

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٦٢

الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغز ليكتوفت (الدائمك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠ .

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف (A/70/35)

تقرير الأمين العام (A/70/354)

مشاريع القرارات (A/70/L.10 و A/70/L.11 و A/70/L.12

و A/70/L.13)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في فترة يستند فيها الاضطراب بالشرق الأوسط. فالصراعات التي تدور رحاها في سوريا واليمن، وأزمة اللاجئين الكبيرة والتطرف العنيف كلها تساعد على إثارة عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة بأسرها.

وفي هذا السياق، تتخذ قضية فلسطين أهمية أكبر. لذلك، أسمحوا لي أن أؤكد مجددا الموقف الحازم للجمعية العامة ومفاده

أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة عن قضية فلسطين، حتى يتم حل هذه القضية بطريقة مرضية وفقا للقانون الدولي. وفي وقت سابق من هذا اليوم، حضرت الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نظّمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي أنشئت قبل ٤٠ عاما. ولقد أنشئت هذه اللجنة لأنه بحلول ذلك الوقت، لم يكن أحرز أي تقدم يتعلق بمبادئ الأمم المتحدة الرئيسية: عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والمساواة في الحقوق، وتقرير الشعوب لمصيرها. ومن المؤسف أن تلك المبادئ لا تزال تُنتهك حتى يومنا هذا. وفي الواقع، تبين الحقيقة أننا شهدنا في الأشهر الأخيرة موجة جديدة من أعمال العنف عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. والتصعيد الأخير في أعمال العنف في القدس والضفة الغربية يشكل مصدر قلق بشكل خاص.

وإنني أحث جميع المعنيين على وضع حد لأعمال العنف، والتقييد الصارم بالقانون الدولي. كما أشدد على أهمية

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1538470 (A)



كان أيضا تذكرة بالحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سلمية على أرض الواقع. لذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة كلا الطرفين على العودة إلى المفاوضات المحدية. ويجب علينا أن نفتح الطريق أمام تحقيق الرؤية المتمثلة في إنشاء دولة فلسطين المستقلة، والسيادية، والديمقراطية، والمتصلة الأطراف، والقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، ضمن حدود معترف بها على نحو متبادل، استنادا إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

وفي هذه الذكرى السنوية السبعين البالغة الأهمية لمنظمتنا، دعونا نستذكر المثل العليا المتمثلة في السلام والوحدة وحقوق الإنسان، ولتكن تلك المثل العليا مصدر الهام يوفر زخما جديدا في سبيل إيجاد حل دائم لهذا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديسرا بيركاي، ممثل إندونيسيا، ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كي يقوم بعرض مشاريع القرارات A/70/L.12، A/70/L.11، A/70/L.10، و A/70/L.13.

السيد بيركاي (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أسمحوا لي أن أشكر جميع الوفود، وأتم شخصا، سيدي الرئيس، على مشاركتكم النشطة صباح هذا اليوم في الجلسة الاستثنائية للجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بغية الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن رسائل وبيانات التأييد التي استمعنا إليها هذا الصباح من قادة العالم، تتكلم بصوت واحد عن إرادة المجتمع الدولي القوية للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين، يتوخى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

التمسك بالوضع الراهن التاريخي للأماكن المقدسة، بما فيها الحرم الشريف. ففي نهاية المطاف، إن المسؤولية عن تجنّب الأعمال التحريضية، ومنع التصعيد، ونزع فتيل التوترات تقع على عاتق القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أكدت الجمعية العامة مرارا على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وهدم منازل الفلسطينيين، وبناء مستوطنات جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة سوف لا يساهمان في تحقيق السلام. بل على العكس من ذلك، فهما لن يؤديا إلا إلى زيادة التوترات، وسيصبحان عائقا آخر أمام تحقيق السلام.

وفي منطقة الشرق الأوسط، تشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعامة من دعائم الاستقرار لقرابة ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وتقضي مسؤوليتنا الجماعية بكفالة تنفيذ البرامج الأساسية المنصوص عليها في ولاية الأونروا - التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية - بالطريقة الأكثر فعالية. وبفضل الدعم من المانحين والبلدان المضيفة، أحرزت الأونروا تقدما هائلا في تعزيز رأس المال البشري للاجئين الفلسطينيين. كما ساعدت على كفالة الحماية لهؤلاء اللاجئين الذين يمثلون مجتمعا ضخما. بالإضافة إلى ذلك، إنها مدعومة إلى إدارة الأزمات التي تتفاوت حدتها في جميع ميادين العمل الخمسة. وجدول الأعمال هذا صعب جدا.

إن الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الذي صاغ ولاية الأونروا. لذلك، أرى من مسؤوليتي كفالة بذل كل جهد ممكن، بغية التأكد من تنفيذ ولاية الأونروا حتى اليوم الذي يجري فيه التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل وفلسطين.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، رفعنا علم دولة فلسطين هنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وكان ذلك اعترافا رمزيا بمساهمة الشعب الفلسطيني في التصدي لتحدياتنا المشتركة. ولكنه

يقضي بالتحقيق في صراع غزة عام ٢٠١٤، على الرغم من أن اللجنة ما زالوا غير خاضعين للمساءلة.

هذا العام، وفي مؤتمر قمة عقده الأمم المتحدة، دشّن قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تتضمن ١٧ هدفا للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والظلم. ومع ذلك، لا بد لنا من أن نعترف صراحة بأن الاحتلال وأهداف التنمية المستدامة على طرفي نقيض. من هنا فإن تحسين مستويات المعيشة أمر لا يزال من الأهداف التي تراوغنا في الوقت الذي نجد فيه أن معظم الأراضي في الضفة الغربية يحظر فيها تحقيق التنمية الفلسطينية، وأن قطاع غزة يرزح تحت وطأة الإغلاق والحصار، ونتيجة ذلك بالكاد يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عُشر نصيب الفرد الإسرائيلي داخل الخط الأخضر.

كان من بين الأمور التي عُهد بها إلى الأمم المتحدة في الأيام الأولى لتأسيسها إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. إذ أن خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ توخت إقامة دولة يهودية ودولة عربية. بيد أن الحرب التي تلت ذلك، أرسلت مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى المنفى الدائم، وأغلقت الأبواب في وجه الدولة الفلسطينية. بيد أنه بفضل القيادة الجريئة للفلسطينيين والفتات المهمشة من السكان اللاجئين والمتناثرة في جميع أرجاء المنطقة، جلجل صوت الفلسطينيين على الساحة الدولية، وأدرجت القضية الفلسطينية مرة أخرى في جدول أعمال الأمم المتحدة. قبل ٤٠ عاما، منحت الجمعية العامة لجنتنا ولاية لتعزيز أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير، والاستقلال الوطني والسيادة، فضلا عن حق اللاجئين الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم الآن خمسة ملايين لاجئ في العودة إلى ديارهم. تلك المهمة البالغة الصعوبة ما برحت تقع على عاتقنا اليوم.

إننا نجتمع بينما يدخل العالم مرحلة خطيرة جدا. فشح الحرب والإرهاب يخيّم فوق المنطقة وما وراءها. ونعرب عن مواساتنا لجميع الضحايا الأبرياء حيال الفظائع الوحشية التي لا تزال تُرتكب في أجزاء عديدة من العالم. وفيما نخزن على الضحايا وننسق استراتيجياتنا لمواجهة التهديدات الآخذة في التوسع، يجب ألاّ تغيب عن بصرنا مركزية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فكثيرا ما استخدم التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم قصة هذا الاحتلال الذي لا ينتهي أبدا وغير المقبول كأداة فعالة لتجنيد عناصره.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل سبعين عاما من البلدان التي كانت خارجة للتو من هول الحرب العالمية الثانية، وعقدت العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بغية التأكيد من جديد على إيمانها بحقوق الإنسان، وبكرامة الفرد وما له من قيمة، وبغية كفالة احترام القانون الدولي، وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، هذه العبارات النبيلة من ميثاق الأمم المتحدة إنما هي جوفاء في حالة الشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون ما زالوا عرضة للتأثر بويلات الحرب التي وقعت ثلاث مرات حتى يومنا هذا في الأعوام الثمانية الماضية. إن حقوقهم الإنسانية الأساسية يداس عليها، وكرامتهم وقيمتهم كبشر وحرّياتهم هي مفهوم نظري بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعانون من الإذلال اليومي جرّاء الاحتلال العسكري مع نقاط التفتيش والأسلاك الشائكة التي يقيمها، وتصاريحه، وجدرائه، وزنازينه، واعتقالاته التعسفية، وأعمال العنف والإعدامات التي يمارسها خارج نطاق القانون. أمّا تقارير الأمم المتحدة التي توثق الانتهاكات التي يتعرض لها القانون الدولي وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية فيمكنها أن تملأ قاعة الجمعية العامة، وآخرها تقرير لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان د-١/٢١ الذي

البلدان الممثلة في الجمعية العامة، ومخاطر التصعيد كبيرة. يشعر الفلسطينيون باليأس والقنوط والشعور بالرعب ينتاب الإسرائيليين. إن حدوث استفزاز كبير واحد في القدس سيؤدي إلى حرب دينية لم يشهد مثلها العالم حتى الآن. بلغت الثقة بين الأطراف مستويات جديدة من التدين، وما من مبادرات سلام جديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية طيلة عام على الأقل. لقد ولى زمن الخطوات الرمزية وأنصاف الحلول والمناقشات العقيمة. إن لجنتنا صغيرة ومواردها محدودة، ونعمل كل ما في وسعنا للتوعية بالقضية والإبقاء عليها في مكان الصدارة على الساحة الدولية. وتعتقد اللجنة اعتقاداً راسخاً بأنه يجدر بالأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بصورة فعّالة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وتدعو اللجنة أيضاً مجلس الأمن، والجهات الفاعلة الإقليمية إلى تنشيط المجموعة الرباعية لكي تتخذ خطوات جادة من أجل إنقاذ ما تبقى من الحل القائم على وجود دولتين، أما اللجنة، من جانبها، فستواصل تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

ما انفكت لجنتنا تؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، ونعتزم مواصلة الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد. لا يوجد ثمة خلاف بيننا وبين بقية أعضاء الجمعية العامة من حيث الجوهر، إذ أن التصويت الساحق للدول الأعضاء لصالح هذا القرار بشأن التسوية السلمية يشهد على ذلك. غير أن بعض الدول الأعضاء لا يزال لديها تحفظات سابقة على اللجنة. ربما أنها تعتبر أن بعضاً من مناقشات يفتقر إلى التوازن. ولكن أبوابنا مفتوحة ونرحب بجميع الآراء. إنها بامتناعها عن مناقشاتنا لا تجسد آراءها. فالدعوة إلى الحل القائم على وجود دولتين ينبغي أن تقترن بدعم الهيئة الوحيدة التي أنشأتها الجمعية العامة داخل الأمم المتحدة والمكرسة لذلك الهدف،

عملت لجنتنا هذا العام على تكثيف برنامج المؤتمرات لديها بشأن القضايا الرئيسية. وكرسنا مؤتمراً عُقد في فيينا للتحرك قدماً في أعمار غزة الذي اعتراه الجمود. وبعد ذلك ذهبنا إلى موسكو لمناقشة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للتراع. وركز مؤتمراً في بروكسل على المستوطنات بوصفها عقبة أمام السلام وعلى مسؤوليات الأطراف الثالثة في هذا الصدد. سيعقد مؤتمراً المقبل في جاكارتا، وسوف نتطرق فيه إلى القدس الشرقية، وهي عنصر رئيسي في مسألة الوضع النهائي للصراع وبؤرة توتر مزمنة. وسوف نفتتح الليلة معرضاً للصور عن الأطفال في قطاع غزة في ردهة الزوار والجميع مدعوون إلى هذه المناسبة. نحن ممتنون لشركائنا: منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واليونسيف، فضلاً عن المجتمع المدني، وكل من شارك في أنشطتنا طوال العام.

أود أن أثنى على حكومات الدول التي أيدت مبادرة رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة. وهذا دليل على التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. بيد أنه لا يزال يتعين فعل الكثير. وللأسف، لم يحقق العام الماضي أي تقدم ملموس للشعب الفلسطيني بل على العكس من ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف في القدس والضفة الغربية. وتقع المسؤولية على عاتق القادة لمنع أعمال التحريض واحترام مكانة المواقع المقدسة قولاً وعملاً. وندين بشدة تدابير العقاب الجماعي والاستخدام المفرط للقوة القاتلة ضد المحتجين العزل. وبالمثل ندين الهجمات العشوائية ضد المدنيين الأبرياء. أود للجميع منا مغادرة هذه القاعة بشعور من الإلحاح الشديد والالتزام المتجدد بالمسألة. إن تداعيات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تؤثر تأثيراً سلبياً للغاية في جميع

فلسطين بالوسائل السلمية“، يعيد التأكيد على موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لتلك التسوية ويتضمن إشارات إلى التطورات في العام الماضي. ويدعو إلى احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، قولا وفعلا، وإلى بذل جهود فورية وجادة من أجل تهدئة التوترات. ويعترف أيضا بأن التدابير الأمنية وحدها لا يمكن أن تتصدى للزيادة الأخيرة في أعمال العنف، ويدعو إلى الاحترام التام لحياة الإنسان وإلى تهيئة بيئة مستقرة مواتية للسعي إلى تحقيق السلام.

وآمل أن تحظى تلك الأحكام وغيرها من الأحكام الواردة في النصوص بدعم قوي من الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليعرض تقرير اللجنة.

السيد غريما (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالإنكليزية): بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة (A/70/35). وسمحوا لي أن أخلص كل فصل من فصول التقرير.

بعد المقدمة، يلخص الفصلان الثاني والثالث الولاية التي أناطتها الجمعية العامة باللجنة، وتنظيم أعمال اللجنة خلال العام. ويتضمن الفصل الرابع استعراضا للحالة المتعلقة بقضية فلسطين كما رصدتها اللجنة، وسردا وقائعا للتطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي انتهت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف ترد آخر التطورات في التقرير القادم. ويصف الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات التي أصدرتها اللجنة ومكتبها، والحوار المستمر بين اللجنة

ألا وهي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

في هذا السياق، أود أن أعرض على الجمعية أربعة مشاريع قرارات اعتمدها اللجنة وعممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي مشاريع القرارات، A/70/L.10 و A/70/L.11 و A/70/L.12 و A/70/L.13. عقدت المجموعات الإقليمية مشاورات بشأن مشاريع القرارات تلك، واعتمدها اللجنة. تتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. وتؤكد من جديد أهمية الولايات التي أناطتها الجمعية بتلك الكيانات. وكما كان الحال في الماضي، تنوي اللجنة التأكد من أن الموارد المتاحة لها تستخدم بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

وسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض العناصر في مشاريع القرارات. كما يرى الأعضاء، فإن مشروع القرار A/70/L.10، الذي يجدد ولاية اللجنة، يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل إعداد تقرير عن التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ويدعو إلى بذل كل الجهود للإسراع بالانتهاء من التقرير. ومشروع القرار الثاني، A/70/L.11، يجدد ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة ويطلب إلى الأمين العام أن يزود الشعبة بالموارد اللازمة لكفالة تنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف. ومشروع القرار A/70/L.12، المتعلق ببرنامج الإعلام الخاص التابع لإدارة شؤون الإعلام، يجدد ولاية الإدارة من أجل مواصلة مبادراتها التي تدعم بفعالية تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار ويدعم جهود السلام. ومشروع القرار الرابع، A/70/L.13، المعنون ”تسوية قضية

الاستنتاجات والتوصيات متابعة دقيقة بهدف وضع حد للإفلات من العقاب.

ويرحب تقرير اللجنة بالموقف المناسب الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بشأن استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ويشجع الدول وسائر المنظمات على اعتماد وتنفيذ سياسات من هذا القبيل لضمان التقيد بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، فيما يتعلق بالمستوطنات غير القانونية في المناطق المحتلة. وترحب اللجنة باتخاذ الحكومات والمؤسسات التجارية الخاصة المزيد من التدابير للنأي بنفسها عن السياسات التي تدعم المستوطنات بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

وإذ يعرب التقرير عن تقديره لقيام صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك) بتمويل برنامج التدريب السنوي لموظفي الحكومة الفلسطينية في عام ٢٠١٥ الذي تنفذه شعبة حقوق الفلسطينيين سنويا، فإنه يوصي بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وتوسيع نطاقه حيثما أمكن ذلك. ويقترح تقرير اللجنة أن يركز برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي ستعقدتها عام ٢٠١٦ على زيادة الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مؤكدا على دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في هذا الصدد، ومواصلة بحث الجوانب القانونية لقضية فلسطين. وتقترب اللجنة أيضا مواصلة استخدام شكل اجتماعات المائدة المستديرة التي أثبتت جدواها الكبيرة في إيجاد مقترحات عملية تتيح اتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة وخارجها.

ويواصل تقرير اللجنة تشجيع الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانيهم وسائر المؤسسات لكسب الدعم التام للأعمال التي تضطلع بها اللجنة والأمم المتحدة ككل. وتشجع اللجنة أعضائها ومراقبيها على

وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية. ويقدم أيضا معلومات عن مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة وغيرها من الأنشطة الصادر بها تكليف التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين. والفصل السادس يقدم لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به إدارة شؤون الإعلام خلال السنة الماضية، عملا بالقرار ٢٢/٦٩ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. أما الفصل الأخير من التقرير فهو مكرس للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وبالنظر إلى تعثر المفاوضات الثنائية، سترحب اللجنة بكل شامل وأكثر اتساما بالطابع الإقليمي - يمكن التوصل إليه بدعم من المجموعة الرباعية بعد إعادة تنشيطها - يشمل زيادة التفاعل مع الدول العربية الرئيسية. كما أن اللجنة تحث مجلس الأمن والجمعية العامة على النظر بإيجابية في جميع المقترحات المعنية بإيجاد مخرج من المأزق الحالي.

وفيما يتعلق بإعادة إعمار غزة بعد حرب عام ٢٠١٤، يدعو تقرير اللجنة إلى اتخاذ خطوات فورية لتعزيز وقف إطلاق النار وتسريع وتيرة جهود إعادة الإعمار، مع التركيز على أنشطة إعادة البناء المادية وتوفير الطاقة الميسورة وإمدادات كافية من المياه وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية العصبية. وتقرير اللجنة يدعو الأمم المتحدة والمناخين إلى ضمان التمويل في الأجل الطويل، بما في ذلك التمويل المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ويقر بضرورة استمرار التمويل لصالح آلية إعادة إعمار غزة. وإذ يرحب تقرير اللجنة ببعثة تفصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وبتقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة عام ٢٠١٤ بوصفهما خطوتين هامتين صوب تحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فإنه يدعو الهيئات والسلطات المختصة لمتابعة

و A/70/L.12 و A/70/L.13). كما نشكر المقرر، السفير كريستوفر غريما (مالطة)، على عرضه التقرير السنوي للجنة (A/70/35) وأعضاء المكتب الآخرين - أفغانستان واندونيسيا وكوبا وناميبيا ونيكاراغوا - فضلا عن جميع أعضاء اللجنة والمراقبين فيها على دعمهم القوي والمبدئي. كما نشكر شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص بشأن فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام على جهودهما ودعمهما للجنة في العام المنقضي.

واليوم، أكرر أيضا الإعراب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/70/354)، وعلى الجهود التي يبذلها من أجل السلام. ونحن ممتنون أيضا على الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بالكامل، بما في ذلك جهود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان والممثل الخاص والمنسق نيكولاي ملادينوف والأفرقة التابعة لهما، فضلا عن الجهود الدؤوبة والمكثفة التي تبذلها الوكالات التي تقدم المساعدة الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثل الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تتلقى دعما سخيا من الدول والمنظمات والشركاء من جميع أنحاء العالم. ونحن ممتنون على هذا الدعم السياسي والإنساني والاجتماعي والاقتصادي والمعنوي، الذي ساعد في استدامة معيشة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني، على مدار عقود من الصراع والأزمات، والذي سيظل ضروريا ما استمر حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف وظل هذا الظلم قائما.

تعبئة جهود مجتمعاتهم المدنية على الصعيد الوطني، وخاصة الشباب، وإنشاء لجان للتضامن مع دولة فلسطين.

وأخيراً، يكرر تقرير اللجنة تأكيد رأيه بأن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام قد قدم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة، ويطلب مواصلة هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أمني في أن يساعد التقرير الذي عرضته للتو الجمعية العامة في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة الهامة وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي يمثل المرة الثامنة والثلاثين التي نحتفل فيها بهذا اليوم الجليل منذ أن أعلنته الجمعية في عام ١٩٧٧. وأؤكد مجددا امتنان الشعب الفلسطيني وحكومته على الدعم المقدم إلى قضية فلسطين العادلة من كل ركن من أركان العالم وعلى عبارات التضامن الجياشة مع شعبنا اليوم وعلى مدار محنته المستمرة منذ عقود طويلة.

كما نؤكد من جديد تقديرنا للجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي تبذل منذ ٤٠ عاما جهودا لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية إلى العيش في حرية وسلام وأمن في وطنه. ونشكر السفير فودي سيك (السنغال) على حنكته في رئاسة اللجنة والسفير ديسرا بيركايا (إندونيسيا) على عرضه اليوم لمشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين (A/70/L.10 و A/70/L.11)

الوحشي تحت الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي المستمر منذ قرابة نصف قرن. ولا يزال الشرق الأوسط دون سلام.

وقد أثبت التاريخ مرارا أنه لا يمكن تجاهله وأنه يرتبط مباشرة بالحاضر، وهو في هذه الحالة حاضر يواصل فيه المجتمع الدولي سعيه جاهدا لحل قضية فلسطين، التي تشكل لب الصراع العربي - الإسرائيلي، وآثارها البعيدة المدى على المنطقة والعالم بأسره وعلى إمكانية تطبيق القانون الدولي وعلى النظام الدولي نفسه - وهو حاضر لا يزال السلام فيه هدفا بعيد المنال على الرغم من من الجهود العديدة الرامية إلى تحقيقه. وبينما جرى اتخاذ قرارات لا حصر لها على مدى عقود، أولا وقبل كل شيء من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وبينما أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى تاريخية في عام ٢٠٠٤؛ وبينما يوجد توافق عالمي في الآراء حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فإن الوعد الدولي للشعب الفلسطيني لم يتحقق بعد، وهو يقع في صميم مسؤولية الأمم المتحدة عن قضية فلسطين إلى أن تتم تسويتها تسوية عادلة من جميع جوانبها.

إن ما ينقصنا ليس دعم فلسطين أو التضامن معها، ولكن ما نفتقده هو الشجاعة والإرادة السياسيّتان اللازمتان لتنفيذ تلك القرارات في مواجهة تعنت إسرائيل الكامل وعدم احترامها لالتزاماتها القانونية. ويجري تجاهل القرار تلو الآخر فيما تحط إسرائيل، إسرائيل نفسها التي أنشئت بموجب القرار ١٨١ (د-٢)، بغطرسة من قدر الجمعية العامة ومجلس الأمن وتدوس على القانون الدولي وترتكب انتهاكات وجرائم كما لو كانت مستثناة من تطبيق القانون وكما لو كان الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الاستثناء لجميع المعايير والقواعد الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان والسلام والأمن.

ونحن جميعا نتفق على أن الوضع غير محتمل على الإطلاق. ولذلك، يجب أن يتساءل المرء: ما هي عتبة اتخاذ إجراء؟ ونحن نرى أنه قد آن الأوان ومضى لكي يتغلب المجتمع الدولي،

وبينما نعترف اعترافا كاملا بأهمية هذا الدعم، يجب علينا توجيه نداء ملح مرة أخرى من أجل بذل جهود أكثر جدية، وذلك تمثيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لرفع الظلم الذي عانى منه شعبنا أكثر من اللازم والذي روع الأجيال المتعاقبة، حيث حرّمهم من حقوقهم ومن أن يعيشوا حياة قوامها الحرية والاستقرار والرخاء، وحتى من الأمل.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نذكر بأن قضية فلسطين هي في الواقع أقدم عهدا من المنظمة نفسها، التي ورثتها عن عصبة الأمم، التي كلفت المملكة المتحدة بالانتداب على فلسطين واعتبرت فلسطين ضمن الفئة ألف من الانتداب للبلدان الجاهزة للاستقلال. والواقع أن اللجنة الفرعية التي تقدم تقاريرها إلى لجنة الجمعية العامة المخصصة للقضية الفلسطينية قد خلصت في عام ١٩٤٧ إلى أن

”شعب فلسطين ناضج من أجل الحكم الذاتي وقد ساد الاتفاق بين الأطراف كافة بأنه ينبغي منحه الاستقلال في أقرب موعد ممكن. وعلى ذلك أيضا، ومن واقع ما ذكر أعلاه، فإن الجمعية العامة ليست محتصة بأن توصي بأي حل بخلاف الاعتراف باستقلال فلسطين فضلا عن أن تضع هذا الحل موضع التنفيذ“ (A/AC.14/32/Add.1، صفحة ١٨).

ومن المفجع أن هذه التوصية لم تلق آذانا صاغية. وقبل ٦٨ عاما تقريبا، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي قضى بتقسيم فلسطين، مما غير مسار التاريخ وتسبب في جرح لم يلتئم بعد حيث لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من الاستقلال ومن حقوقه، بعد أن عانى من ظلم فادح بسبب النكبة والقمع

المشروعة في تفشي انعدام الأمن بين الشعب الفلسطيني الأعزل وألحقت به معاناة واسعة النطاق وإهانة جماعية.

وفي الوقت نفسه، استمرت إسرائيل في استعمارها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بتسارعها في بناء وتوسيع المستوطنات، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وبناء جدارها العازل بغرض ضم الأراضي ونقل آلاف المستوطنين ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل والممتلكات وإقامة مئات الحواجز التي تعوق الحركة والحياة الاجتماعية والاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية، وإعاقة الوصول إلى المياه والأراضي الزراعية. ويهدف كل ذلك إلى تغيير هوية ووضع وطبيعة التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية بصورة غير مشروعة وقسرية، والعمل على تفتيتها على نحو خطير، وتقويض وحدتها وعزل المدنيين الفلسطينيين في باتوستانات مسورة، والتمادي في ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي والقضاء على إمكانية الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية والقادة الدينيين الإسرائيليين، وقوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين استمروا في عمليات التوغل والاستفزازات والتحرير في القدس الشرقية المحتلة، لا سيما ضد الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، في عدم احترام للوضع الراهن التاريخي وحرمة الأماكن المقدسة، ومن ثم تأجيج الحساسيات الدينية. وتندر هذه الأعمال بعواقب وخيمة، بما في ذلك إشعال صراعات دينية، حذرنا منها مرارا وتكرارا.

واستمرت إسرائيل بلاإنسانية في إنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعلى رأسها حقهم في العودة. وبانعدام حل عادل، استمرت محتهم، لما يقرب من سبعة عقود، وكانت معاناتهم مهولة في ظل الاحتلال وفي المنفى. وقد عمقت الأزمات المتلاحقة، لا سيما في قطاع غزة وفي سورية، من ضعفهم بالتشريد والتجريد من الممتلكات والقتل والجرح وتزايد الفقر والبطالة وتفكيك مجتمعاتهم، وخلق أزمة وجودية،

ولا سيما مجلس الأمن، على حالة الشلل التي يعاني منها ويتخذ إجراء لمواجهة هذا الواقع قبل ضياع كل شيء تماما وقبل تبدد الآمال على نحو لا يمكن معه استعادتها وقبل تدمير الحل القائم على وجود دولتين وتلاشي أي فرص ضئيلة متبقية لإحلال السلام. وتذكرنا الخبرة المكتسبة خلال العقدين الماضيين والموجة الحالية من الاضطرابات واليأس بأنه قد تم تجاوز الكثير جدا من الخطوط وأنه قد أزهق الكثير جدا من الأرواح، وبأن الأمور يمكن أن تزداد سوءا فعلا.

وفي العام الماضي، تدهورت الحالة على كل الصعد. فقد وصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاكاتها الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي يرقى العديد منها إلى جرائم حرب. وقد أدى هذا إلى تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأراضي التي تشكل دولة فلسطين. واستمرت إسرائيل في قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين بمداهمات عسكرية وغارات جوية وهجمات قناصة. وقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الأطفال والشباب استهدافا واضحا بقوة مفرطة وحقدا.

وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال كذلك، سجن واحتجاز وإساءة معاملة آلاف الفلسطينيين وتعذيبهم في سجونها وتدمير المنازل والهياكل الأساسية، بما في ذلك بأعمال انتقامية؛ والتشريد القسري للفلسطينيين، من بينهم مجتمعات محلية بدوية كاملة؛ ومعاقبة المدنيين الفلسطينيين جماعيا بلاإنسانية، من دون مراعاة لطفل أو امرأة أو رجل، من خلال حصارها الذي تفرضه على كامل الشعب في قطاع غزة، حيث تستمر في إعاقة التنقل وإعادة الإعمار، مما اضطر شعبنا للعيش في ظل الحرمان والدمار الذي خلفته الحرب الوحشية عام ٢٠١٤، والحروب التي سبقتها. وتسببت هذه التدابير غير

للفلسطينيين، ولن يكون بالإمكان تهدئة الحالة أو استئناف عملية السلام والمفاوضات في ظل انعدام هذه الضمانة.

ولا يمكن تبرير استمرار المجتمع الدولي في الاسترضاء والتقاعد بأي ذريعة كانت. وإذا لم تتم مساءلة إسرائيل، فإن ذلك سيشجعها على الاستمرار في انتهاكاتها وارتكاب جرائمها، مما يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني ويجعل إحلال السلام أكثر استحالة. فيجب أن نطالب إسرائيل بالكف عن انتهاكاتها والامتنال للقانون. ولا بد من وضع حد للاعتداءات العسكرية والأنشطة الاستيطانية ولا بد من وضع حد لإرهاب المستوطنين ويجب إنهاء حصار غزة ويجب أن ينتهي العقاب الجماعي ويجب أن يتوقف سجن واحتجاز الفلسطينيين ولا بد من وضع حد للتدمير ويجب أن ينتهي الاستفزاز والتحرير، بما في ذلك في الحرم الشريف. ويجب أن يتوقف إذلال الشعب الفلسطيني وفرض العزلة عليه. ويجب إنهاء الاحتلال غير القانوني.

ويجب أن يستجيب مجلس الأمن للحالة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب دعم الجهود المبذولة حالياً لتعبئة المجلس ويجب أن تعمل المشاركة على معالجة الأزمة والأسباب الجذرية للتراع بجدية ورسم مسار للتوصل إلى عملية سياسية ذات مصداقية، ينبغي أن تؤكد من جديد على معايير لحل مشترك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وينبغي تحديد إطار زمني للمفاوضات وإنهاء الاحتلال.

وعلاوة على ذلك؛ أو لم يحن الوقت، في عصر الجهود الدولية الجماعية لحل النزاعات والتغلب على التحديات الرئيسية، لتطبيق هذه الجهود في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بعد كل هذه العقود؟ أو لا ينبغي أن يُصغى للدعوة إلى فريق دعم دولي وعقد مؤتمر دولي للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني؟ نحن نعتقد أنه يجب أن يتم ذلك. ونؤكد من جديد الدعوة إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق الحل القائم

مما دفع العديد منهم إلى ارتداد الكثير من الرحلات المحفوفة بالمخاطر عبر البحر المتوسط بحثاً عن حياة أفضل وأكثر أمناً.

وقد اقترن كل ذلك بحملة إسرائيلية منهجية لإنكار تاريخ الشعب الفلسطيني وحقوقه وتطلعاته الوطنية واتباع سياسات عنصرية وتمييزية ضدهم. وقد امتهنت إنسانية الفلسطينيين الذين وصفوا بالإرهابيين وبالحيوانات امتهاناً صارخاً، بما في ذلك من قبل أرفع المسؤولين في إسرائيل، وتم تجريم مقاومة الفلسطينيين المشروعة للاحتلال وسميت إرهاباً. ويا لقسوة المفارقة، فإن تلك الحملة محاولة لإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وإلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية وتبرير استمرار سيطرتها على الشعب الفلسطيني وأراضيه. بيد أنه لم يتم أبداً تحقيق ذلك الهدف في بيئة دولية حيث لا تزال سيادة القانون وحقوق الإنسان سائدة، لحسن الطالع. غير أنها نجحت في عرقلة جميع جهود السلام وزعزعة استقرار الحالة وتكثيف البؤس الإنساني. كما أدت أيضاً إلى تفاقم التحيز الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، بتغذية جنون الشك والاضطهاد والعدوان والتطرف وسط الإسرائيليين، لا سيما المستوطنين، ومدهم بذرائع وافرة، والتحرير على ارتكاب الجرائم والإرهاب.

ونحن نواجه هذا الواقع، نواصل دعوتنا لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ويجب ألا ينظر أي شخص، يحترم القانون الدولي ويحرص على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ويسعى إلى السلام، إلى الدعوة إلى الحماية على أيهما غير معقولة أو لا يمكن تصورها. فالحماية أمر أساسي وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، مسؤوليات واضحة في هذا الصدد. وفي هذه الحالة، نشدد على أن الحق في الأمن لا يقتصر على إسرائيل. إنه حق للجميع، بمن في ذلك

لا يحصى من القرارات الانفرادية التي تلوم إسرائيل على مشكلة من المشاكل التي تواجه الفلسطينيين. ومن المؤسف أن الدورة السبعين انضمت إلى التقليد المشين للأمم المتحدة المتمثل في اتخاذ أكثر من ٢٠ قرارا تافها ضد إسرائيل، مما فاقم النزاع، وأبعدنا عن الحوار الحقيقي، وقلل من آفاق السلام. ونحن لسنا بحاجة إلى هذه القرارات، لأن لدينا بالفعل القرار الذي كنا نحتاج إليه. فقبل جميع الوثائق والإعلانات التي لا نهاية لها، اتخذت الجمعية قرارا بتقسيم الانتداب البريطاني إلى دولة يهودية ودولة عربية.

وقد قبلناه فأنشأنا دولة من أجل تقرير المصير، لكن العرب رفضوه وشنوا الحرب. وعلى الرغم من كل سنوات التشويه والتضليل الإعلامي، هناك حقيقة بسيطة واحدة عن السبب الجذري للنزاع ما زالت واضحة ولا يرقى إليها الشك. ولو قبلت الدول العربية وعرب فلسطين الواقعة تحت الانتداب بوجود الدولة اليهودية في حد ذاته، لما عاش الإسرائيليون والفلسطينيون عقودا من النزاع غير المبرر، ولما تعرضوا لآلام ومعاناة غير ضرورية، ولخسائر مدمرة في الأرواح على كلا الجانبين. ولكن بدلا من أن يقول الفلسطينيون "نعم" للعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، قالوا "لا" - "لا" للسلام و"لا" لوجود دولة يهودية. أوأصداء "لا" تلك لا تزال تردد حتى هذا اليوم.

والقرارات المعروضة على الجمعية تتجاهل عمدا السبب الجذري للنزاع: أي عدم رغبة الفلسطينيين - حتى اليوم، وحتى الآن - في قبول دولة يهودية في أي جزء من الأرض بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وإذ أننا هنا اليوم لمناقشة قضية فلسطين، أود أن أسأل القاعة: لماذا يرفض الفلسطينيون عروض السلام التي كانت ستمنحهم دولة، لا مرة واحدة فحسب، ولا مرتين، ولكن ثلاث مرات؟ ولماذا أطلقوا موجات عنيفة من الإرهاب كلما أتاحت لهم الفرصة لإقامة

على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، دعائم السلام الدائم والشامل، حيث تعيش دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وذلك لا بد منه لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الحقائق القائمة واليأس في هذه اللحظة، فإن إرادة الشعب الفلسطيني وقيادته لم تنكسر، وما زالوا مؤمنين إيمانا ثابتا بعدالة قضيتهم، وبالقانون الدولي، وبتعهدات المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام العادل. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، عندما رُفِع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، وُجِّهت رسالة أمل مدوية أخرى إلى الشعب الفلسطيني، تؤكد من جديد تطلعاته الوطنية المشروعة، ووجوده بين دول العالم، وحقه في تقرير المصير، وفي أن يكون شعبا حرا يتحكم في حياته ومصيره في دولته المستقلة. ومن على منبر هذه الجمعية، نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء لإنهاء هذا النزاع المأساوي ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه، وإحقاق العدالة، وإحلال السلام الدائم، وكفالة المكانة اللائقة بفلسطين بين مجتمع الأمم

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٤٠ عاما، وقف سفير إسرائيل، شام هيرتزوغ، في هذه القاعة وعلى هذا المنبر بالذات من أجل الحقيقة والمبادئ العليا، في أسوأ فترة من تاريخ الأمم المتحدة (انظر A/PV.2400) وندد بشجاعة بالمحاولة المخزية لتعريف التطلعات الوطنية للشعب اليهودي إلى وطن كشكل من أشكال العنصرية، التي تشكل الشر ذاته الذي قاساه اليهود طيلة قرون في جميع أنحاء العالم.

وإذ أفف هنا اليوم أمام الجمعية، فإن ذلك القرار السيء الذكر قد ألغى، لكن عددا لا يحصى من التدابير المتحيزة والمتخلفة حلت محله. فعلى مر السنين، اتخذت الجمعية عددا

الفلسطينيين باتخاذ القرارات الصعبة اللازمة من أجل السلام، فلن يتمكن أي خطاب من تحسين حياة الشعب الفلسطيني.

ومنذ أيلول/سبتمبر، شهد الإسرائيليون موجة من الإرهاب. فقد تعرض الإسرائيليون الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال لعمليات الطعن الوحشي في الشوارع والدهس المتعمد في محطات الحافلات كل يوم، وكل ذلك لا لذنوب سوى أهم يهود يعيشون في إسرائيل.

هنا، أمام الجمعية العامة، أود أن أتلو أسماء ضحايا الإرهاب الأبرياء، الذين قتلوا بدم بارد: ألكسندر ليفلوفيتش؛ نعامة هينكن؛ إيتام هينكن؛ أهارون بانيتا - بنيت؛ نيهيميا لافي؛ ألون غوفرغ؛ شائيم حبيب؛ إيشايهو كريشيفسكي؛ ريتشارد لاكين؛ عومري ليفي؛ أبراهام آش هاسنو؛ سميتشا هوديدتوف؛ بنيامين ياكوفوفيتش؛ ياكوف ليمان؛ نيتان ليمان - ابنه؛ روفن أفرام؛ شارون يسايف؛ يعقوب دون؛ عزرا شفارتز؛ شادي عرفة - فلسطيني؛ حدار بوكلويس؛ وزيف ميزراحي. إنهم الضحايا الأبرياء للإرهاب الفلسطيني.

هذا يوم محز للأمم المتحدة. فبدلاً من إصدار بيان واضح وقاطع يدين جميع أعمال الإرهاب، منحت هذه المؤسسة الشرعية للإرهاب الفلسطيني. إن القتل المشين للإسرائيليين الأبرياء، لمجرد أنهم إسرائيليون، لا يختلف عن المذبحة الوحشية للأبرياء في فرنسا. الإرهاب هو الإرهاب، ويجب مكافحته، لا تبريره. الإرهاب لا حدود له، وعلينا مكافحته أينما نجده، سواء كانت حماس في غزة أو الإرهاب الفلسطيني في شوارع إسرائيل أو الهجمات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شوارع أوروبا. تلك الهجمات الإرهابية وعمليات القتل هي نتيجة مباشرة للتحريض. فالمسؤولون الفلسطينيون يواصلون استخدام التصريحات الموجهة للمشاعر والتحريض الخطير مما يؤدي إلى تكثيف هذه الموجة من الإرهاب ضد المواطنين الإسرائيليين.

الدولة؟ فبعد أن وقعت إسرائيل على اتفاقات أوسلو واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، أودت عمليات إطلاق النار والطعن والتفجيرات الانتحارية بحياة ٣٠٠ من الإسرائيليين تقريباً. وفي أعقاب رفض عرفات لدولة للفلسطينيين في مؤتمر قمة السلام في الشرق الأوسط السلام بكامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، أشعلت القيادة الفلسطينية انتفاضة دامت خمس سنوات وقتل فيها أكثر من ١٠٠٠ إسرائيلي. ومنذ أن سحبت إسرائيل جميع قواتها الأمنية وأجلت في جميع المجتمعات المحلية الإسرائيلية من غزة في عام ٢٠٠٥، أُطلق أكثر من ١١٠٠٠ من الصواريخ مدن إسرائيلية.

فلنتوقف عن تفادي قضية فلسطين الحقيقية والملحة وتساءل: إذا كان القادة الفلسطينيون يريدون السلام حقاً، فلماذا يرفضون الجلوس في القاعة ذاتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي والتفاوض؟ وإذا كان القادة الفلسطينيون يريدون حقاً وطناً للشعب الفلسطيني، فلماذا يرفضون الفكرة ذاتها المتمثلة في وطن للشعب اليهودي؟ وإذا كان القادة الفلسطينيون يهتمون بحماية شعبهم، فلماذا يشجعونه ويحرضونه على الإرهاب والعنف؟

البحث عن إجابات لأي من تلك الأسئلة الواردة في القرارات التي تجري مناقشتها هنا اليوم أصعب من إيجاد إبرة في كومة من التبن. وبدلاً من ذلك، فالأمور تسير على نهج العمل كالمعتاد في الأمم المتحدة، بقرارات فارغة ومبادرات جوفاء. وينبغي ألا ينخدعن بذلك أي أحد. فما من قدر من القرارات المتحيزة والرموز الفارغة سيحقق التغيير الذي تشتد حاجة سكان المنطقة إليه. ويمكن رفع علم فلسطيني في الأمم المتحدة، لكن ما دام الفلسطينيون غير قادرين على تنشئة جيل ملتزم بالسلام والمصالحة، فلن تكون هناك أي نهاية للعنف. وما دام الحاضرون في هذه القاعة لا يطالب القادة

من مهاجمة إسرائيل في هذه المؤسسة. عندما يأتي ذلك اليوم، سيجد الفلسطينيون شريكا من أجل السلام.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اليوم هو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو مناسبة رسمية لتجديد التزامنا المشترك بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والسلام الدائم في الشرق الأوسط. تؤيد حركة عدم الانحياز تماما الاحتفال بهذا اليوم، لأنه يتيح فرصة للتفكير في عقود من إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وحوالي نصف قرن من احتلال أجنبي أخضع الشعب الفلسطيني لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وآلام ومعاناة بالغين، وهو لب القضية الفلسطينية والعديد من القضايا الأخرى في الشرق الأوسط.

وتغتتم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مجددا تضامنها القائم منذ زمن طويل مع الشعب الفلسطيني، وتكرر دعمها لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس القرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ومن المؤسف والمزعج أن الحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمرت في التدهور بشكل كبير خلال العام الماضي نتيجة لجرائم إسرائيل وانتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني. خلف هذا الصراع المأساوي بالفعل ندوبا على أجيال كثيرة جدا وعانى بسببه أبرياء كثيرون، وقد حان الوقت لوضع حد لهذه المأساة. يجب أن يسود السلام والعدالة على الاحتلال والصراع المستمرين. ويتطلب ذلك بذل الجهود الجماعية المتضافرة، مع صدارة القانون الدولي والمسؤولية الأخلاقية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض والإفلات من

وإذا أرادت الأمم المتحدة الاضطلاع بدور بناء، عليها إدراك الواقع ومساءلة الفلسطينيين، ومطالبة القادة الفلسطينيين بوقف التحريض على العنف، والإصرار على أن يستجيب الرئيس عباس أخيرا للدعوات المتكررة من رئيس الوزراء نتياهو للتفاوض، وأن توضح أن السلام لن يأتي إلا بعد أن يقبل الفلسطينيون أن إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي.

إن الجمعية العامة ربما ألغت القرار المشين الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية. غير أنه بعد مرور ٤٠ عاما، لا يزال كثيرون في هذه المؤسسة يبدون الكراهية والعداء تجاه إسرائيل. إن تتوقف مصداقية هذه المؤسسة على نزاهتها وحيادها. إن توجيه اللوم لإسرائيل هنا في الأمم المتحدة يقوض ذات القيم والمثل العليا التي تهدف المؤسسة إلى الحفاظ عليها.

إذا كان الأعضاء يريدون فعلا فهم مدى تفرد إسرائيل في المنطقة، فكل ما عليهم هو أن يسألوا أنفسهم التالي. إن كنت امرأة، أو من المثليين؛ إن كنت يهوديا أو مسلما أو مسيحيا، تأمل أن تمارس ديانتك علنا بفخر وبدون خوف، هل يوجد مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط - من الخرطوم إلى كابول، من تونس إلى طهران - تفضل أن تعيش فيه وتمارس دينك؟ هذه إسرائيل التي أعرفها. إنها إسرائيل التي أفخر بأني أمثلها اليوم.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي يعترف فيه الفلسطينيون أخيرا بحق الشعب اليهودي في دولة في إسرائيل. إننا نتطلع إلى اللحظة التي يسلك فيها القادة الفلسطينيون الدرب الذي سلكه الرئيس السادات، رئيس مصر، والملك حسين، ملك الأردن، اللذان مدا بشجاعة أيديهما إلى يد إسرائيل الممدودة من أجل السلام. يشهد هذان المثالان على حقيقة أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة. إننا نتطلع إلى الوقت الذي يركز فيه الفلسطينيون على بناء مؤسستهم بدلا

وتشعر حركة عدم الانحياز أيضاً بقلق بالغ إزاء الحالة الحرجة للاجئين الفلسطينيين. ووفقاً للتقرير (A/70/13) الصادر عن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لا يزال احتلال فلسطين يؤثر تأثيراً سلبياً في جميع جوانب الحياة اليومية للشباب وسكان المخيمات، من الأمن وحرية الحركة إلى كسب الرزق والعمل. ويواصل اللاجئون الفلسطينيون مواجهة تحديات خطيرة تتعلق بالحماية نتيجة استمرار الاحتلال والتزاع المسلح والتشريد، وهم يتلقون أكثر في مستنقع الفقر واليأس. وتعرب حركة عدم الانحياز عن تقديرها البالغ للعمل القيم الذي تقوم به الأونروا في جميع ميادين العمليات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من انتشار عدم الاستقرار في المنطقة والتحديات المالية الخطيرة. وريثما يتم التوصل إلى حل عادل على أساس القرار ١٩٤ (د - ٣)، نؤكد من جديد أن الأونروا تظلّ ضرورية للتخفيف من المحنة المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الوكالة.

ومن الضروري أيضاً أن نسلط الضوء على الحالة الحرجة للغاية في قطاع غزة، حيث يتعرض السكان المدنيون الفلسطينيون جميعاً، ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، لعقاب جماعي بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني. ولا يزال الحصار المطبق لثمان سنوات يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة في غزة، حيث يدمر الاقتصاد ويعرقل وصول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية ويعوق إعادة بناء آلاف المنازل والبنية التحتية التي دُمرت، ويعرقل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن نعرب، في الوقت نفسه، عن بالغ قلقنا إزاء محنة آلاف السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يقبعون في سجون السلطة القائمة بالاحتلال. وندعو إلى احترام حقوقهم

العقاب الذي تسبب في كثير من البؤس. وفي هذا الصدد، توجه الحركة الانتباه على وجه السرعة إلى الحالة الخطيرة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الحرم الشريف - مجمع المسجد الأقصى - جراء الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والعناصر المتطرفة الإسرائيلية، بما فيها المستوطنون الإسرائيليون.

تدين حركة عدم الانحياز بشدة جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحريض التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمتطرفون في ذلك الموقع الحساس المقدس. وقد تزيد هذه الأفعال من زعزعة الحالة الهشة بالفعل، مع وجود عواقب بعيدة الأثر على المنطقة وخارجها. وتدعو الحركة جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل لحرمة الحرم القدسي الشريف والوضع القائم تاريخياً والترتيبات المعمول بها في هذا الموقع المقدس، وكذلك حق المصلين المسلمين في ممارسة عبادتهم هناك في سلام، بعيداً عن العنف والتهديد والاستفزاز.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن استمرار إسرائيل في حملتها الاستيطانية غير القانونية، التي هي في صميم الاحتلال، لا يزال العبء الرئيسية أمام السلام وأنه يقوّض جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية سلام تتسم بالمصداقية، ويثير شكوكاً بالغة في التزام إسرائيل المزعوم بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وتحقيق قيام دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. وتدعو الحركة مرة أخرى المجتمع الدولي إلى العمل بشكل جماعي وعلى وجه السرعة لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف هذه الممارسات الهدامة وغير القانونية وأن تتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويتحمل مجلس الأمن على وجه الخصوص مسؤوليات واضحة في هذا الصدد.

وفي الختام، تنادي حركة عدم الانحياز مرة أخرى بالعمل الجماعي الدولي العاجل. وندعو على وجه الخصوص مجلس الأمن، على أساس الواجبات المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى التصدي العادل والحازم للصراع العربي الإسرائيلي المتأجج منذ زمن طويل، والذي تقع قضية فلسطين في صميمه. وتؤيد الحركة قرارات الجمعية العامة لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتدعو مجلس الأمن إلى تنفيذ قراراته من أجل المساهمة في إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل وتحقيق العدالة والاستقلال اللذين طال انتظارهما للشعب الفلسطيني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه للعضوية، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية على أساس الحل القائم على وجود دولتين، هما دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة الديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والقابلة للبقاء واللذان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ولا بديل للحل القائم على وجود دولتين. ولن يكون واقع الدولة الواحدة متوافقاً مع تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ومع ذلك، فإن جدوى الحل القائم على وجود دولتين تُنتَقَصُ باستمرار بسبب الحقائق الجديدة على أرض الواقع.

الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي، وإلى الرصد الدولي لأوضاع تلك السجون وإطلاق سراح هؤلاء السجناء.

وتدعو حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي إلى الالتزام بمسؤولياته المعنوية والسياسية والقانونية في وضع حد لسياسات إسرائيل وممارساتها غير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني، وتدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء على الفور وبالكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاردي (إيطاليا).

ما زال لبنان يعاني أيضاً من استمرار انتهاكات إسرائيل لحدوده وعمليات توغلها داخل أراضيه، وذلك في أعقاب سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تنتهك المجال الجوي اللبناني، وتزيد من حدة توغلها. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكاً سافراً لسيادة لبنان وللقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي أن تنفذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وتدين حركة عدم الانحياز جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل - وهي التدابير التي ازدادت حدة منذ اندلاع الأزمة السورية. وتطالب الحركة من جديد بأن تنقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، عملاً بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

على النحو المبين في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن أربع من مسائل الوضع النهائي - الحدود والأمن واللاجئون والقدس - توفر أساساً لتحقيق توافق في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام.

وأود أن أثير ثلاث نقاط بشأن الحالة على أرض الواقع - التصعيد الحالي في أعمال العنف، الحاجة إلى الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين، والحالة التي لا تزال بالغة السوء في غزة.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء التصعيد الأخير في العنف والتوترات في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. وندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب. إنها ببساطة غير مقبولة ولا يمكن أبداً تبريرها. ونصّر على تقديم جميع مرتكبي الجرائم أو أعمال الإرهاب، سواء كانوا ضد الإسرائيليين أو الفلسطينيين، إلى العدالة. إن لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني الحق في العيش في سلام وأمن.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء التوترات والاشتباكات المتكررة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ونجدد نداءنا للاحترام الكامل للأماكن المقدسة ونؤكد على أن أي تغيير في الوضع القائم سيكون له بالغ الأثر في زعزعة الاستقرار. ونعترف تماماً بالدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في المقدسات الإسلامية في القدس. ونرحب بالتفاهات التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية في هذا الصدد. ونذكر بالاتفاقات التي سبق التوصل إليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وندعو إلى تنفيذها الكامل. إن القدس مدينة مقدسة لأديان ثلاثة وينبغي أن يعمل الجميع من أجل الكرامة والعدالة لمعتنقي جميع الأديان.

إن الحفاظ على فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين هو في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي وسوف يظل أولوية. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي

وقد أكدنا مراراً وتكراراً أن استمرار الوضع الراهن غير ممكن. وتبين الأحداث الأخيرة أن هذا صحيح. ففي العام الماضي، خلال الصيف، شهدنا للمرة الثالثة في أقل من سبع سنوات أعمالاً عدائية في غزة وفي جنوب إسرائيل، الأمر الذي تسبب في مقتل وإصابة الآلاف من الأشخاص، كانوا في معظمهم من المدنيين، وأدى ذلك إلى حالة إنسانية مأساوية في غزة ما زلنا نشهدها حتى اليوم.

وفي الأسابيع الماضية، شهدنا زيادة في التوترات والمواجهات والهجمات الإرهابية في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي خلّفت، مرة أخرى، العديد من المدنيين الأبرياء قتلى والآلاف جرحى.

وفي المنطقة، أفضى انتشار التعصب والتطرف والإرهاب إلى سياق يجعل حل المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. الرسالة واضحة. يجب علينا إحراز تقدم نحو إحلال سلام عادل ودائم. هنالك حاجة إلى أفق سياسي ذي مصداقية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. هذا الأفق السياسي يجب أن يشير بوضوح إلى إمكانية وضع حد للتزاع، مما يضمن تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الطرفين، بما في ذلك تطلعات الإسرائيليين إلى الأمن وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن السبيل الوحيد إلى تسوية التزاع هو من خلال اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وينتهي جميع المطالبات ويفي بتطلعات كلا الطرفين. ويمكن أن نجد الأساس لهذا الحل الدائم في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد - بما في ذلك الأرض مقابل السلام - وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية. ونعتقد أن المعايير الواضحة التي تحدد أساساً للمفاوضات تمثل عناصراً رئيسية لتحقيق نتيجة ناجحة، وما زلنا مقتنعين بأن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن المعايير،

وتشكل عقبة أمام السلام. ونكرر الإعراب عن معارضتنا القوية لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا الصدد، مثل بناء جدار الفصل وراء خط عام ١٩٦٧؛ وعمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي؛ وإخلاء المباني؛ وعمليات النقل القسري، بما في ذلك البدو؛ والبؤر الاستيطانية غير القانونية؛ وعنق المستوطنين والقيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول. تهدد هذه الأعمال بشكل خطير الحل القائم على وجود دولتين. يعرض النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية للخطر الشديد إمكانية أن تكون القدس بمثابة العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي رصد التطورات الحاصلة في الميدان عن كثب وآثارها الأوسع نطاقاً، ويبقى على استعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد المصالحة بين الفلسطينيين والاصطفاف وراء الرئيس عباس. فالوحدة الفلسطينية عنصر أساسي ليس للتوصل إلى حل الدولتين فحسب، ولكن أيضاً لضمان الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين ومن أجل تحسين الحالة في غزة. ويجب أن تضع الفصائل الفلسطينية المصالحة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة على رأس الأولويات. ويجب أن تأخذ السلطة الفلسطينية على عاتقها مسؤولية أكبر في هذا الصدد وتتولى مهامها الحكومية في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن والإدارة المدنية ومن خلال وجودها في معابر غزة. إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود، بما في ذلك من خلال التنشيط السريع لبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لمعبر رفح وإمكانية توسيع نطاقها وولايتها، ومكتب تنسيق الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية.

وفي الإطار الذي وصفته، فالتحدي المائل الآن هو تهيئة الأوضاع التي يمكن أن تفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات المحدية المفضية إلى إبرام اتفاق شامل حول جميع مسائل الوضع النهائي. ومن الواضح أن الوقف الفوري لجميع أعمال العنف أمر بالغ الأهمية. غير أن تدابير الأمن وحدها لا يمكن أن توقف دوامة العنف. كما أننا بحاجة إلى العمل على إيجاد فرصة سانحة

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجدداً الالتزام بضمان استمرار التنفيذ الكامل والفعال لتشريعات الاتحاد الأوروبي والترتيبات الثنائية التي تنطبق على منتجات المستوطنات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة أن جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي، تمشياً مع القانون الدولي، تشير بشكل صريح لا لبس فيه إلى عدم إمكانية تطبيقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

كما أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق، أنه بعد مرور أكثر من عام على الأعمال العدائية المأساوية التي وقعت في صيف عام ٢٠١٤، لا تزال الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في غزة متردبة والأسباب الجذرية للتراخ من دون معالجة. يجب أن تكون معالجة الحالة أولوية عاجلة للأطراف والمجتمع الدولي. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة في غزة، بما في ذلك استئناف التجارة المحدودة من غزة إلى الضفة الغربية للمرة الأولى منذ عام

إطار أممي إقليمي. ونرحب بجهود مبعوثي المجموعة الرباعية في هذا الصدد.

إن الدعم الدولي والإقليمي أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام شامل، ولكن أهم العناصر في نهاية المطاف هي القيادة والتصميم من جانب الطرفين نفسيهما. يحتاج القادة الإسرائيليون والفلسطينيون إلى إثبات التزامهم بالحل القائم على وجود دولتين بالأفعال لا الأقوال وحدها.

ويجب عليهم إن يتجنبوا جميع الأعمال التي قد تدعو إلى التشكيك في التزامهم المعلن بالتوصل إلى حل تفاوضي، والامتناع عن التحريض أو الاستفزاز أو الانتقام. وينبغي ألا يتغاضى أحد عن العنف أبداً. ولا يمكن أن يكون هناك أي غموض حول هذه المسألة. وعلى قوات الأمن أن تسعى دائماً إلى تفادي الخسائر في الأرواح.

ويتعين على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين القيام باختيارات حريئة. فأولا وقبل كل شيء، عليهم العمل بكل ما في وسعهم للتخفيف من حدة التوترات الحالية، واحتواء العنف، ولكن يتعين عليهم أيضاً إظهار أنهم راغبون ومستعدون تجاه اتخاذ القرارات التاريخية والصعبة اللازمة إذا أريد تحقيق السلام. ويجب أن يدركوا أن الانتظار ليس خياراً. فالانتظار يشكل خطراً لا يسع المجتمع الدولي أن يتحمله. بل أكثر من ذلك، إنه الخطر الذي لا تستطيع الأطراف أن تتحمله.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن الاتحاد الأوروبي سوف يفعل كل ما في وسعه لدعم تحقيق حل دائم وعادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإذا اختار الطرفان الخيار الاستراتيجي للسلام، فإن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي سيوفران الدعم لهما في كل خطوة على الطريق. ونؤكد مجدداً أنه في حال التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام، يظل الاتحاد الأوروبي مستعداً ليقدم إلى كلا الطرفين حزمة غير مسبوقه من الدعم السياسي، والاقتصادي، والأمني، وشراكة مميزة خاصة

جديدة من أجل بدء عملية سياسية توفر الظروف لمفاوضات ذات مصداقية، ومن ثم توفير أفق سياسي ذي مغزى والمحافظة على منظور حقيقي بشأن التسوية النهائية والشاملة للنزاع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرات المجموعة الرباعية الرامية إلى إشراك الطرفين وسيقومون بنشاط فيها من أجل استكشاف الإجراءات الملموسة التي يمكن للطرفين اتخاذها لإظهار التزام حقيقي بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وبالتعاون مع شركائنا في المجموعة الرباعية، سنشجع الجهود الرامية إلى الاتفاق على خطوات هامة، بما في ذلك الخطوات العملية لتنفيذ الاتفاقات التي سبق التوقيع عليها والتي تفيد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويلزم أن ننظر في التدابير والخطوات المفضية إلى التغيير على الأرض والتي من شأنها أن تساعد الفلسطينيين على زيادة السيطرة على حياتهم، مع الحفاظ على أمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ومازلنا مقتنعين بوجود اتخاذ خطوات ملموسة وكبيرة لتحقيق استقرار الحالة وعكس الاتجاهات الحالية من خلال إظهار إحرار تقدم ملموس نحو إيجاد واقع الدولتين على الأرض واستعادة الأمل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بأن تحقيق السلام عن طريق التفاوض ممكن.

يتطلب تأمين السلام العادل والشامل أيضاً المزيد من الجهود الدولية المشتركة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بنشاط على تحديد النهج المتعدد الأطراف لعملية السلام بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشركاء في المجموعة الرباعية، لا سيما الولايات المتحدة، وفي المنطقة وفي مجلس الأمن. ونؤكد أيضاً على أهمية الانخراط في العمل المشترك مع الشركاء الإقليميين على أساس مبادرة السلام العربية، التي تنص على رؤية ذات قيمة وأهمية للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي والفرصة لإنشاء

عن عواقب هذه الحرب التي يجب تفاديها بكل الوسائل سوى إسرائيل وحدها.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدين بأشد العبارات استمرار العدوان الإسرائيلي، ولا سيما سياسة الإعدام والقتل المتعمد التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، بمن فيهم الأطفال. كما تدين منظمة المؤتمر الإسلامي استمرار إسرائيل بسياستها الاستيطانية، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، التي تهدف بوضوح إلى العمل بصورة غير مشروعة على تغيير التركيبة الديموغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها، بالإضافة إلى إيجاد حقائق فعلية تجعل من المستحيل تحقيق الحل القائم على دولتين.

علاوة على ذلك، تدين منظمة المؤتمر الإسلامي الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي يبلغ الآن عامه الثامن، وتدعو إلى وضع حد لهذا العقاب الجماعي غير الانساني والواسع النطاق الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. إن تلك الاعتداءات الإسرائيلية تشكل جرائم حرب، وينبغي تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وتكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها المجتمع الدولي إلى العمل بسرعة لاتخاذ تدابير ترمي إلى وقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. ولم يعد من المقبول أخلاقيا للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الصمت أو الاعراب فحسب عن القلق إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية والفظائع البشعة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني خلال الاحتلال العسكري الإسرائيلي لمدة ٤٨ عاما. ولا شك في أن إسرائيل تعتبر صمت المجتمع الدولي عن الجرائم التي ترتكبها تشجيعا على المضي قدما في ممارسة إرهاب الدولة.

وعلى الأمم المتحدة مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين، إلى أن يتم حلها حلا عادلا في جميع جوانبها. وفي غياب

مع الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، نذكر بأن تطوير علاقاتنا المستقبلية مع شركائنا الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء سيتوقف أيضا على مشاركتهم التي تهدف إلى تحقيق السلام الدائم بالاستناد إلى الحل القائم على دولتين.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم باسم منظمة التعاون الإسلامي. في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا للرئيس على قيادته الحكيمة لأعمال الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللمقرر اللجنة على ما يبذلانه من جهود، وعلى تقريرهما (A/70/35).

إن اجتماعنا اليوم يجري في سياق تاريخي حاسم، لأن الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما مدينة القدس المحتلة، تشهدان حالة من التدهور الكبير الناجم عن تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني المجرد من السلاح والأعزل، وضد أماكنه المقدسة. ولا بد من التشديد على أن قمع اسرئيل الجاري للشعب الفلسطيني، وانتهكاكاتها الصارخة لجميع أحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وعدم احترامها للاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، هي أمور أدت بالوضع إلى بلوغ منعطف خطير.

وينبغي أن نلاحظ أيضا أن التصعيد الأخير يأتي امتدادا للعدوان الإسرائيلي المستمر ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس الشرقية، لا سيما الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى المبارك. ولقد حذرنا في عدة مناسبات أن الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها ومتطرفوها ضد الأماكن المقدسة في القدس يمكنها أن تشعل حربا دينية. فلا أحد يتحمل المسؤولية

مسؤولية هذه المنظمة انطلاقاً من شرعتها ودورها في إعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكامه، تتمثل في تقديم كل سبل الدعم والمساعدة لدولة فلسطين، بغية إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال. كذلك، فإن قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة يجب ألاّ يحرف أنظارنا للحظة واحدة عن حقها كسائر الدول في العضوية الكاملة في هذه المنظمة.

واسمحوا لي الآن أن أنوّه بقرار الاتحاد الأوروبي الأخير بشأن طلب التأشير الواضح على مستويات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بالنسبة إلى مصدرها. فهو دون شك قرار مهم ويصب في الاتجاه الصحيح، إذ يجب أن تعود وتتضافر الجهود الدولية من أجل وقف أعمال الاستيطان بكل أشكالها وفقاً كاملاً. والحقيقة أن أعمال الاستيطان لم تمثل فحسب خرقاً فاضحاً لشرعة منظماتنا لمبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ولرأي محكمة العدل الدولية، بل أن الاستمرار في أعمال الاستيطان هذه كان سبباً رئيسياً من الأسباب التي أدت إلى إجهاد كل محاولات إحياء عملية السلام.

يُجتمع اليوم والوضع يستمر في التدهور في الأراضي المحتلة. فزيادة على توسع المستوطنات، وفضلاً عن ارتفاع عمليات المستوطنين الإرهابية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين في أرواحهم وممتلكاتهم، والتي لا تستثني حتى الأطفال الأبرياء، فإن إسرائيل تواصل - في القدس المحتلة - ممارساتها الاستفزازية تجاه الحرم الشريف من ضمن سياسة عدوانية أوسع، سعياً لتغيير معالم المدينة المقدسة وهويتها. لذلك، ونتيجة لهذا الوضع الخطير الذي يتبين منه بوضوح أن إسرائيل لا تتجاهل، فحسب، مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني لجهة حماية سكان المناطق المحتلة وممتلكاتهم، بل أنها وعلى العكس تمنع في الاعتداء عليهم وفي تهديد أرواحهم.

الحل العادل، يجب عليها أن تواصل كفالة الاستمرار في توفير المساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني، بمن فيه أكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ويجب أن تواصل المطالبة بالتمسك كاملاً بالقانون الإنساني الدولي والآليات الدولية الأخرى ذات الصلة بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح في فلسطين.

ونود أن نؤكد على أن الفشل في إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، التي تكمن في جوهر الصراع في الشرق الأوسط، لن يؤدي سوى إلى تفاقم الوضع في المنطقة غير المستقرة أصلاً. لذلك، تحت مظلة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي على العمل الحثيث من أجل تحقيق السلام وفقاً للحل القائم على دولتين، استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى التحرك فوراً ووضع فترة زمنية محددة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي - مع توفير الضمانات الدولية وآليات التنفيذ الملزمة - والعمل على إنفاذ قراراته التاريخية، بغية كفالة أن يكون الشعب الفلسطيني قادراً على ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

السيد سلام (لبنان): لا شك أن لاجتماعنا هذه السنة في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أهمية خاصة، لأنه الأول بعد رفع علم دولة فلسطين في الأمم المتحدة إنفاذاً لقرار هذه الجمعية ٣٢٠/٦٩. ولكن على الرغم من الدلالة الرمزية الكبيرة لهذه الخطوة، وهي التي تشكل تكملة طبيعية لقبول دولة فلسطين كعضو مراقب في هذه المنظمة، فإن ذلك يجب ألاّ يحرف أنظارنا للحظة واحدة عن واقع أن دولة فلسطين لا تزال تترجح بالكامل تحت الاحتلال، وأن

صميم الاضطراب في الشرق الأوسط. إن هذا النزاع هو الذي ساهم بشكل كبير في غضب شعوب العالم العربي والإسلامي وإحباطها. وحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أمر أساسي للسلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكذلك من الضروري أن تتمكن من التصدي لدوافع التطرف والإرهاب.

فالشعب الفلسطيني، الذي عانى مأساة متسلسلة لأكثر من ٧٠ عاماً، يستحق تضامن المجتمع الدولي ودعمه الكاملين. فقد أمضى عقوداً من المعاناة تحت الاحتلال والقمع والإذلال الأجنبي. وتعرض للاغتيالات المستهدفة والعقاب الجماعي والاحتجاز التعسفي وانتهاكات أخرى لا حصر لها لحقوقه الإنسانية وللقانون الإنساني الدولي. ولكن للأسف، لا يبدو أن هناك نهاية لمعاناته في الأفق.

فالقيود الإسرائيلية المفروضة على الحريات والحقوق الفلسطينية؛ والتحرش والعنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون؛ وبناء المستوطنات غير القانونية؛ والإرهاب والاستفزاز في المناطق المحيطة بالمواقع المقدسة، بما فيها المسجد الأقصى؛ والآفاق القائمة للسلام، تفاقم محنة الشعب الفلسطيني. ويستمر العقاب الجماعي لقطاع غزة للسنة الثامنة. ولم يجد التحذير من أن غزة قد لا تصبح صالحة للعيش بحلول عام ٢٠٢٠ آذاناً صاغية. وقد ازدادت الحالة تدهوراً عندما دفع الهجوم الإسرائيلي في العام الماضي بالمزيد من الأسر الفلسطينية نحو الفقر وزاد ظروفهم الاقتصادية سوءاً. فإلى جانب حالات التأخير في إعادة الإعمار ومواصلة فرض قيود على الحركة، أصبح التحذير حقيقة واقعة بالفعل. وسيؤدي كل هذا بلا شك، مقترناً باستمرار اضطهاد الشبان الفلسطينيين، إلى المزيد من العنف وتعميق الشعور بالحنوط.

ونحن نعتقد أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحلول السياسية، وليس من خلال أساليب التشدد واستخدام القوة العاشمة ضد المدنيين العزل. إن الحل العادل

وإلى أن يتم إنهاء الاحتلال، يكون إذاً، على المجتمع الدولي أن يقوم بتوفير متطلبات هذه الحماية. وإن تقاعس مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، فإنه سوف يترتب على هذه الجمعية أن ترتقي إلى مستوى هذا التحدي وأن تعتمد القرارات المناسبة بهذا الخصوص؛ كما سبق وفعلت هذه الجمعية في الماضي، في مناسبات أخرى، عندما عجز مجلس الأمن عن القيام بواجباته في صون الأمن والسلام الدوليين.

الوضع ليس خطيراً في فلسطين المحتلة وحدها، بل في سائر أنحاء العالم أيضاً، لا سيما مع انتشار العمليات والتهديدات الإرهابية. وهو ما بات يتطلب منا توحيد الجهود الدولية ومضاعفتها أكثر من أي يوم مضى لمواجهة تحديات الإرهابيين والقضاء على الإرهاب. واسمحوا لنا أن نعيد، اليوم وهنا، ما سبق وكررنا في أكثر من مناسبة وهو أن النجاح في مواجهة الإرهابيين لا يمكن أن يقتصر على إجراءات مالية أو أمنية أو حتى عسكرية وحدها، إنما الأمر يتطلب أساساً التصدي لجذور الإرهاب. وهي بلا شك جذور متنوعة تشتمل على أوضاع الفقر المدقع وارتفاع البطالة، وكذلك على حالات الشعور بالكبت أو الغبن أو التهميش أو الاضطهاد.

غير أن من أبرز أسباب الإرهاب أيضاً، الإحساس بالظلم المتماذي وبفقدان الأمل. من أجل القضاء على الإرهاب من جذوره، رسالتنا إليكم ألا تقللوا من مخاطر الإحساس بالظلم المتماذي الذي لا يشعر به الفلسطينيون وحدهم من جراء عنف الاحتلال وتهديده لأرواحهم وأرزاقهم وهويتهم ومقدساتهم، بل يشاطرهم في ذلك معظم العرب والمسلمون. ولعل الأهم هو ألا تدعوا الفلسطينيين يفقدوا الأمل.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): فلنبداً، ونحن نحتفل بيوم دولي آخر للتضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم، بالإقرار بأن المأساة الفلسطينية - بما في ذلك احتلال بعض أقدس المواقع الإسلامية، في القدس الشرقية - لا تزال في

وتلك الخطوات، بطبيعة الحال، ليست غاية بحد ذاتها. إنها مجرد وسيلة لمنع الحالة من السقوط في الهاوية.

والبعد الآخر للصراع في الشرق الأوسط هو احتلال إسرائيل للجولان السوري. فسياسة الاستيطان الإسرائيلية والممارسات غير القانونية للسيطرة على الموارد وتغيير التكوين الديمغرافي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل تشكل تجاهلاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة. ويتطلب تحقيق السلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط قرارات جريئة. وانسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك من لبنان ومرتفعات الجولان السورية، حيوي ليس فقط لمستقبل الجيل المقبل من الفلسطينيين، ولكن للسلام والأمن الدوليين في حد ذاتهما.

ويحتاج كل ذلك إلى دبلوماسية رؤيوية، لا سيما من جانب من لهم سلطة ونفوذ على الأطراف الرئيسية. وهذه الدبلوماسية أمر أساسي إذا أردنا تحدي التوقعات المؤلمة لكارثة في الشرق الأوسط وهي، للأسف، تزداد اليوم.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن قضية فلسطين التي شارك فيها وفدي منذ الدورة الاستثنائية الأولى التي انعقدت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٤٧.

نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. في هذه المناسبة الهامة، بعث رئيس وزراء بلدي برسالة يؤكد فيها مجدداً دعم وتضامن الهند. قال رئيس الوزراء في رسالته:

”يمثل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة هامة بالنسبة لنا لكي نؤكد من جديد دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة والقادرة على البقاء والمتمتدة، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش في سلام داخل

والمستدام والمنصف للتراع في الشرق الأوسط ممكن فقط من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، استناداً إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. إن استئناف المفاوضات هو أفضل سبيل للمضي قدماً. غير أن هذه المحادثات ينبغي أن تكون مجدية وقائمة على النتائج، بدلاً من أن تكون وسيلة لإفساح المجال لإسرائيل لمواصلة تقليص احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي من خلال بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بعزم على استئناف عملية بمداول زمنية ومعايير واضحة.

وتقع على مجلس الأمن، بطبيعة الحال، المسؤولية الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبينما يواصل المماثلة والتردد لأسباب سياسية، تستمر احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين في التلاشي. ويواصل التعنت الإسرائيلي وأعمالها العدائية تقويض إمكانية أحياء عملية السلام. إن على مجلس الأمن التزام بالقيام بدور هنا. ويجب أن يتخذ إجراء بشأن التهديد الأقوى للسلام والأمن الدوليين. ونحن نؤيد الطلب الفلسطيني للحماية الدولية. وتقدم الورقة بشأن هذا الموضوع، التي أطلع الأمين العام المجلس عليها الشهر الماضي، خيارات يتعين النظر فيها بجدية.

غير أنه لا يمكن أن يطلب من الفلسطينيين ببساطة الانتظار حتى تتبلور عملية سلام جديدة. فيجب اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من حدة معاناتهم الهائلة وإعطائهم الأمل في مستقبلهم. ويجب الضغط على إسرائيل من أجل الرفع الفوري للحصار على غزة، أولاً؛ وثانياً، لوقف جميع أعمال بناء المستوطنات غير القانونية وفقاً لرجعة فيه؛ ثالثاً، للإفراج عن جميع المحتجزين الفلسطينيين؛ ورابعاً، لوقف هدم المنازل الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم.

والاتصالات في جامعة القدس وقدم مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية. وأعلنت الهند أيضا عن قرارها بإنشاء مركز آخر مماثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع غزة، بأهداف مماثلة، وتقدر تكلفته بمليون دولار؛ وإنشاء مجمع دولي للتكنولوجيا في رام الله بتكلفة تقدر تكلفته بمبلغ ١٢ مليون دولار؛ ومعهد فلسطيني للدبلوماسية بتكلفة تقدر بمبلغ ٤,٥ مليون.

”أذكر هذه المساهمات كونها طريقة يمكننا بها القيام بدور أكبر في جهود بناء القدرات في فلسطين بوصفنا دولة عضوا. ونعتقد أن هذه المساهمات، بما في ذلك مساهمة الهند سنويا بمبلغ مليون في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كانت استجابة للحالة على أرض الواقع، حيث نشترك مع فلسطين في الاضطلاع بمشاريع تنمية ثنائية هامة في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية المهارات والتدريب المهني، وتقديم الدعم لميزانية حكومة فلسطين. وما برحت الهند تقدم المساعدة المادية والتقنية للشعب الفلسطيني، وقد أكملت مؤخرا مشروعين، أحدهما في مجال التعليم العالي، في جامعة الأزهر في مدينة غزة، والآخر إنشاء مكتبة المهاتما غاندي/مركز النشاط الطلابي في كلية فلسطين التقنية في قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ١٢ ألف فلسطيني تخرجوا من الجامعات الهندية. وبصرف النظر عن المنح الدراسية التي توفرها، قمنا بزيادة عدد الوظائف في ميدان التعاون التقني والاقتصادي، بما في ذلك تدريب موظفي الحكومة الفلسطينية والدبلوماسيين التابعين لها.

”أذكر كل ذلك إزاء خلفية استمرار العنف الدائر حول الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة، وهو أمر

حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم من شعب فلسطين بأخلص التهاني القلبية على المناسبة التاريخية التي تمثلت في رفع العلم الوطني لفلسطين في مقر الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. أهما خطوة إلى الأمام نحو إحراز فلسطين لمكانة الدولة العضو في الأمم المتحدة، الأمر الذي تؤيده الهند تأييدا كاملا.

”إن علاقات الهند مع شعب فلسطين الصديق تضرب جذورها في تاريخنا المشترك. فالهند ما انفكت دوما تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في السعي إلى تحقيق أهدافه المشروعة وجهوده الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كرامة وبالاعتماد على الذات. ما برحت الهند تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي لفلسطين على الصعيد الثنائي وكذلك في المحافل الدولية. ونقدم أيضا الدعم المتعلق بالميزانية ونقدم المساعدة لمبادرات الحكومة الفلسطينية من أجل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

”قام فخامة رئيس جمهورية الهند، السيد براناب موخيرجي، بزيارة فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر. أن تلك الزيارة الرسمية الأولى على الإطلاق وفرت لنا فرصة لتؤكد من جديد التزامنا بفلسطين واستعراض مجمل التطورات في المنطقة. ما زلنا نأمل في استئناف المحادثات والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قريبا، لكي تفضي إلى عملية سلام شاملة والتوصل إلى حل ودي للتراع“.

”ما زالت الهند تدعم التنمية والجهود المبذولة لبناء دولة فلسطين بتقديمها باستمرار المساعدة التقنية والمالية. خلال تلك الزيارة افتتح رئيس الهند المركز الهندي الفلسطيني للتميز في تكنولوجيات المعلومات

في وسائل التواصل الاجتماعي إلى تفاقم دوامة التوتر وتأجيج العنف. وأدى ذلك أيضا إلى الريبة العميقة التي تقلص من إمكانية التوصل إلى الحل السياسي والسبيل المفضي إلى إحلال السلام العادل والدائم. تشارك تايلاند المجتمع الدولي في دعوة جميع الأطراف إلى احترام حرمة جميع الأماكن المقدسة والكف عن أي محاولة لتغيير الوضع الراهن. كما نشدد على أهمية وضع حد للعبارات التحريضية والاستفزازية التي سوف تؤدي إلى زيادة حدة التوترات.

لا يمكن حل الأزمة الحالية من خلال التدابير الأمنية وحدها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن مواجهة العنف بالعنف؛ فما من شأن ذلك إلا أن يؤدي إلى زيادة حدة التوتر وإلى عواقب كارثية لجميع الأطراف المعنية. فلا يمكن ضمان سلامة الناس وإحلال السلام والأمن الحقيقيين في المنطقة إلا بالعمل صوب التوصل إلى حل دائم بالوسائل السياسية. من المهم تشجيع ودعم الحوار الهادف والمفاوضات. ويجب على الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية. ونحث الجانبين على الالتزام الصادق بمسار المفاوضات وإحياء عملية السلام بغية التوصل إلى حل شامل للتراخ المستمر منذ عقود ومن دون مزيد من التأخير. في غياب عملية السلام، من الجوهري حاليا إعادة بناء الثقة وهيئة مناخ يفضي إلى عقد المفاوضات في المستقبل. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلاند تأييدا راسخا استمرار جهود الأمين العام والقادة الإقليميين لتطبيع الحالة على أرض الواقع. ونعتقد أيضا أن المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية يمكنهما القيام بدور حاسم في المساهمة في إحراز تقدم نحو استئناف عملية السلام. إن العنف يؤدي إلى البؤس الإنساني. فالحالة الإنسانية المتردية في الميدان مصدر قلق شديد بالنسبة لنا.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

مدعاة لقلق الهند. ونحض جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس، وتجنب الاستفزاز، والأعمال الأحادية الجانب، والعودة إلى عملية السلام حتى تتمكن من جني فوائد التعاون الثنائي المذكور آنفا. إننا نؤمن بإمكاننا راسخا بأن الحوار هو الخيار الوحيد المجدي في البحث عن حل سلمي عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. ونأمل من الجانبين التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف الحوار، لنتمكن نحن جميع الدول الأعضاء في الجمعية من مساعدة فلسطين في مهمتها الشاقة المتمثلة في بناء دولتها“.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في ٩ أيلول/سبتمبر في المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام الذي انعقد في قاعة مجلس الوصاية، أقيم حفل موسيقى ثنائي مكون من إسرائيلي وفلسطيني وعُرض فيه أيضا العديد من الأغاني والإيقاعات الممتعة. وفرت لنا تلك اللحظة الجميلة بصيصا من الأمل في التعايش السلمي بين هاتين الأمتين العظمتين، على الرغم من الواقع المؤلم المتمثل في خبو الأمل حاليا على أرض الواقع.

نشعر بالقلق جراء تصاعد العنف في الأماكن المقدسة في الضفة الغربية والقدس، فضلا عن حوادث عنف أخرى وقعت في عدة مدن. إن أعداد الوفيات والإصابات في كلا الجانبين مدعاة لقلقنا الشديد. فالصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط لعقود أودى بحياة العديد من الأبرياء وحرم الأجيال الشابة من الأمل بمستقبل مشرق. لا يمكن لأي طرف من الطرفين تحمل المزيد من الخسائر في رأس المال البشري القيم، ناهيك عن الدمار والأضرار التي لحقت بالأماكن المقدسة والتراث التاريخي للبشرية، والمرافق العامة والممتلكات الخاصة.

ساهم خطاب التحريض والكراهية في إذكاء نيران المواجهات. وقد أدى الخطاب غير المسؤول وتشويه الحقائق

السيد أبو العطا (مصر): يأتي اجتماعنا اليوم تحت بند التضامن مع الشعب الفلسطيني، وكاجتماعاتنا السنوية السابقة، على خلفية أحداث مؤسفة تشهدها أراضي فلسطين المحتلة. ومرة أخرى، نشهد خلطاً كبيراً في المفاهيم والمبادئ ومحاولات من البعض هنا وهناك للمساواة بين الظالم والمظلوم، بين المعتدي والمعتدى عليه، بين قوة الاحتلال الإسرائيلية المتخمة بالعتاد والسلاح والشعب الفلسطيني المحتل.

إن بقاء هذا البند على جدول الأعمال الدولي لسنوات طويلة إنما يعكس استمراراً لتراجع الحق والعدل في مجتمعنا الدولي. عشرات السنوات من الاحتلال لأراضي فلسطين وما زلنا في انتظار حل لا يأتي. بل لا تظهر ملامحه في الأفق القريب. فنعود البعض على تقبّل وضع خاطئ مخالف لأبسط مبادئ القانون الدولي، بل تعودوا على تقبّل الإمعان في ضرب تلك المبادئ عرض الحائط.

إن الفترة الماضية لم تشهد فقط استمراراً لاحتلال غير شرعي، بل إن قوة الاحتلال أمعنت في محاولات تكريس واقع جديد على الأرض، من خلال تصاعد غير مسبوق في الأنشطة الاستيطانية المدانة دولياً وتوجّه متزايد غير إنساني في هدم منازل الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم. بل سمح المستوطنون المتطرفون لأنفسهم بالاعتداء على الأطفال والنساء بصورة وحشية. ومرتّ اعتداءهم بلا عقاب، فأصبح الاستيطان والتطرّف محصّنين مصونين. كما أصبح استحلال انتهاك قدسية أماكن العبادة، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، يمرّ وكأن شيئاً لم يكن.

إن الانتهاكات التي شهدها الحرم الشريف، أحد أكثر الأماكن قدسية لدى ١,٥ بليون مسلم في العالم، ستظل في أذهان العالم الإسلامي لفترة طويلة. ويخطئ من يظن أن انشغال المنطقة العربية بمشكلاتها وأزماتها المتزايدة يمكن أن يُستغلّ لإلهائها عن الدفاع عن المقدسات الدينية الإسلامية

الإنساني. وننضم أيضاً إلى الدعوات الدولية المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ورفع الحصار المفروض على غزة وإتاحة إمكانية الوصول دون عائق لإيصال المعونة الإنسانية إلى غزة، التي يجب إعادة ربطها ببقية العالم.

وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين. ونغتتم هذه الفرصة لنثني على البلدان في المنطقة وخارجها التي احتضنت وآوت بسخاء من هم بحاجة إلى ذلك.

ومن جانبنا، استجابت تايلند بسرعة إلى النداء العاجل لغزة حيث ساهمت بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبمبلغ إضافي قدره ١٠٠.٠٠٠ دولار لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحالة المتدهورة في غزة والضفة الغربية والقدس والقدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت تايلند إلى العديد من البلدان للاحتفال بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونُظم في بانكوك معرض بعنوان "التضامن وتقديم الدعم إلى اللاجئين الفلسطينيين" في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لتسليط الضوء على محتهم وزيادة الدعم للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

ونرى أن قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة، عندما تُراعى وتُنقذ كما ينبغي، تشكّل وسيلة فعالة للحيلولة دون تفاقم هذا الصراع المطول. ولذلك، فإننا نؤيد كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذين البندين من جدول الأعمال، وسنصوت مؤيدين لها. وباعتبارنا أصدقاء للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء، نأمل في وضع حد لمعانقهما. ونؤكد من جديد دعمنا لإيجاد حل قائم على وجود دولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام ووثام وازدهار.

وإنني أؤكد مجدداً على أن مبادرة السلام العربية إنما هي خير دليل على تصميمنا على خيار السلام. كماؤكد أن تكرار تجاهلها من قبل إسرائيل خلال السنوات الماضية إنما يوحى بأننا أمام معضلة تستلزم تكثيف جهود المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال للرجوع إلى هذا الخيار قبل فوات الأوان.

السيد الدباشي (ليبيا): ٦٧ سنة انقضت منذ بداية مأساة الشعب الفلسطيني الذي بدأت معاناته مع اجتياح المهاجرين الصهاينة لأراضيه في عام ١٩٤٨ وإجباره على ترك وطنه بالقوة وإقامة الكيان الإسرائيلي الذي لم توضع له حدود حتى الآن، واستمر في التمدد على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية كلما توفرت له القوة.

تلك القوة التي لم تنقصه يوماً بسبب الدعم اللامحدود الذي يلقاه من دول كانت بعضها سبباً في مآسي اليهود في حقب مختلفة من التاريخ؛ ودول أخرى كانت وما زالت تقدم له السلاح وتستخدم حق النقض في مجلس الأمن لمنع عقابه أو حتى انتقاده عندما ينتهك القانون الدولي ويرتكب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني.

لقد ذهب الشعب الفلسطيني إلى أبعد مدى من أجل استعادة بعض حقوقه في إطار ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط. غير أن الكيان الإسرائيلي استخدم باستمرار كل مساعي السلام لمواصلة نهب ما تبقى من الأرض الفلسطينية التي بيد الفلسطينيين، حتى استولى على ما يقرب من ٩٠ في المائة من أرض فلسطين التاريخية وحول مساعي السلام في الشرق الأوسط إلى مهزلة وجعل ما يسمى بالحل القائم على وجود دولتين أمراً مستحيلاً، رغم كل القرارات الدولية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وحقه في إقامة دولته المستقلة فوق كامل أراضيه.

ولسنا هنا في حاجة إلى أن نعدد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المهادفة إلى الاستيلاء على كل فلسطين التاريخية من

والمسيحية في القدس الشريف. كما يخطئ من يظن أيضاً أن تلك الأزمات يمكن أن تستغل حجة لتكريس احتلال أو انتهاك أو حقائق جديدة على الأرض.

إن استمرار حالة الجمود التي أصابت المجتمع الدولي في تعاطيه مع الحقوق الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية إنما ينذر بعواقب وخيمة على المنطقة والعالم بأسره. وغني عن الذكر أن ضياع الحقوق هو ذخيرة الإرهاب الأسود وأحد أهم وسائله التي يستغلها لتجنيد الشباب وتبرير أفعاله الشنعاء. لذلك، وفي انتظار هدم جدار الفصل العنصري وتحرير القدس الشرقية من الاحتلال ووقف الأنشطة الاستيطانية ورفع القيود على تنقل الفلسطينيين داخل أراضيهم بحرية ورفع الحصار عن قطاع غزة ووصله بالضفة في انتظار أفق التسوية وعودة جميع الأراضي الفلسطينية والحقوق لأصحابها، لا يسعني سوى أن أؤكد أبسط المطالب الملحة للشعب الفلسطيني ألا وهو الحماية. إن دراسة المطالبة بحماية الإنسان الفلسطيني هي أبسط وأقل ما يمكن للمنظمة الدولية تقديمه للفلسطينيين بصورة آنية. وعلى عكس ما قد يحاول البعض تصويره من عدم وضوح هذا المطلب، إلا أن مفهوم الحماية الدولية ليس مفهوماً غامضاً، بل هو منصوص عليه في القانون الدولي. وقد قام الأمين العام بإعداد دراسة للسوابق الشبيهة بهذا المطلب وقدمها بالفعل إلى مجلس الأمن الذي يتعين عليه تحمّل مسؤولياته في هذا الصدد والبدء على الأقل في النظر في تلك الدراسة.

وتظل القضية الفلسطينية على قمة اهتمامات الدول العربية. ومهما أثقلتها الهموم والأزمات، فإن تلك الدول ستظلّ تعمل يوماً واحداً مع مناصري الحق في العالم ساعية لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. دولة موحدة وذات سيادة وقابلة للعيش على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

الإسرائيلي الظالم المفروض على غزة منذ منتصف سنة ٢٠٠٧ يشكل استخفافاً بالقانون الدولي، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني، نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين، وتدهور البنية الأساسية للقطاع، ونقص حاد في المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، ونقص كبير في الإمداد بالكهرباء والوقود ومياه الشرب، وقد حان الوقت لأن يضغط المجتمع الدولي لإنهاء هذا الحصار الظالم في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن السلطات الإسرائيلية باعتبارها سلطات احتلال من واجبها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة حماية الأشخاص المدنيين، وتوفير الأمن لهم، وضمان وصول المواد الغذائية والخدمات الطبية للجميع، وتسهيل عمليات الإغاثة، غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية دأبت باستمرار على انتهاك مجمل هذه الالتزامات.

وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. كما نؤكد على أن مسألة إنهاء النزاع في الشرق الأوسط تتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته بالزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن بينها حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والحق في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن احتلال الجولان السوري مرتبط باحتلال فلسطين وممارسات سلطات الاحتلال واحدة في فلسطين والجولان. ومن ثم فإن بلدي يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، والممارسات

خلال تغيير البنية السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهويد القدس، لأنها معروفة وموثقة لدى أجهزة الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية، إلا أنه قد يكون من المفيد أن نذكر بأن الكيان الإسرائيلي قام على سياسة الإرهاب وتفرغ الأرض من سكانها، وفي سبيل ذلك يقوم بتهريب الفلسطينيين، ونزع ملكية أراضيهم، وتجريفها وهدم بيوتهم، وتهجيرهم قسراً، وإنشاء المستوطنات وتوسيعها لتكون سكناً لليهود الصهاينة المتطرفين القادمين من جميع أنحاء العالم.

لقد أثبت الكيان الإسرائيلي الغاصب على مدى العقود السبعة الماضية بأنه لم يقيم على الإرهاب فقط بل أن الإرهاب مفهوم متأصل في ممارساته، وركيزة أساسية لوجوده وبقائه. ويظهر ذلك بوضوح من خلال ما ترتكبه قواته من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، وخاصة في غزة وفي القدس، بالإضافة إلى العنف المفرط الذي يستخدمه الجيش الإسرائيلي ضد النساء والأطفال في كل مكان من أرض فلسطين، وجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين، والاعتقالات الجماعية، وغيرها من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لقد حان الوقت ليقف المجتمع الدولي مع السلطة الفلسطينية لتقديم كل أولئك المسؤولين الإسرائيليين الذين ارتكبوا أو كانوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة ضد الشعب الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية لينالوا عقابهم ووضع حد للإفلات من العقاب.

إن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وما نتج عنها من ضحايا بين المدنيين، ودمار للبنية التحتية، طال المساكن والمنشآت المدنية، بما فيها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قد ساهمت في زيادة معاناة السكان الفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال. كما أن الحصار

المستوطنات والتوسع فيها ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد سكانها وغيرها من الخروقات للقانون الدولي الإنساني وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولا بد من تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية عن الانتهاكات التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، وإلا فإنها ستستمر في ممارساتها الأحادية وتحديها للمجتمع الدولي ومواصلة تجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك تحكمها بمصير العملية السلمية ومصير الشعب الفلسطينيين، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا محرومين من حقوقهم في العودة والتعويض.

ويدعو الأردن كافة الدول الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتها وترجمة دعمها للشعب الفلسطيني إلى خطوات صادقة وجادة لتوفير الحماية القانونية للشعب الفلسطيني ودفع إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وهو الأمر الوحيد الذي سيحقق أمنها وقبولها في المنطقة. كما أن على إسرائيل أن توافق بين أقولها وتصريحاتها وإجراءاتها على أرض الواقع من خلال القيام بخطوات ملموسة ذات مصداقية من ضمنها إجراءات بناء الثقة مع الجانب الفلسطيني والعمل على تهيئة الظروف السلمية المواتية لاستئناف مفاوضات جادة دون شروط مسبقة.

إن الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية لها حرمتها وقدسيتها التي لا يجوز انتهاكها وإقحامها في الخلافات السياسية. وفي هذا الخصوص، يشدد الأردن التأكيد على رفضه وإدانته الشديدة لمواصلة إسرائيل استباحة أماكن العبادة، وخاصة المسجد الأقصى/الحرم الشريف، ومحاولتها غير القانونية لتغيير الوضع التاريخي القائم في الحرم الذي كان سائدا في مدينة القدس الشريف قبل الاحتلال، من خلال السماح للمستوطنين الإسرائيليين باقتحام الحرم تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، بينما يتم فرض المزيد من القيود المنهجة على

الوحشية التي ترتكب من قبل المستوطنين الإسرائيليين وتحت حماية قوات الاحتلال ضد المواطنين السوريين في الجولان وهو ما يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، وعلى ذلك يجب أن ينتهي ذلك الاحتلال فورا حتى ينعم السوريون بحريتهم وحقوقهم كاملة.

السيدة فعوار (الأردن): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن شكري وتقديري لسعادة رئيس الجمعية العامة على قيادته وجهوده المقدرة في إدارة أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة، وكذلك إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهوده الكريمة.

نجتمع كل عام في هذا المنبر للإحتفاء بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبالنسبة لنا ما هو إلا مناسبة أخرى لتأكيد التزامنا الكامل وتضامننا ووقوفنا إلى جانب هذا الشعب الأعزل والصامد والدفاع عنه، والذي نجدده يوميا في جميع المحافل الدولية، لتمكينه من نيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

على مدى العقود الماضية، لم يأل الأردن جهدا على جميع المستويات لتلبية التطلعات المشروعة لهذا الشعب في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس تسوية عادلة ونهائية قائمة على حل الدولتين، وترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بجميع عناصرها. هذا هو الحل الجذري والوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإنهاء مظاهر الفرقة والإحباط والكراهية التي أصبحت تزداد بشكل مستمر وتهدد مستقبل الأجيال القادمة.

ونتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب الحل العادل للقضية الفلسطينية، فقد أصبح الوضع يزداد خطورة في الأراضي الفلسطينية من خلال ارتفاع وتيرة الممارسات غير القانونية لإسرائيل والتي تتمثل في استخدام القوة المفرطة وبناء

المصلين ومنعهم من الصلاة في المسجد الأقصى/الحرم الشريف، والذين لهم الحق الأساسي والحصري للصلاة في الحرم. وفي الختام، لا يسعني إلا التأكيد على تضامن الأردن الكامل مع الشعب الفلسطيني والتزامنا المطلق بمواصلة حقنا التاريخي والقانوني في حماية الحرم الشريف/المسجد الأقصى من منطلق الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وحق الأردن الأصيل في رعايتها.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): لقد ظلت القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى أكثر من ستة عقود، وحلم الشعب الفلسطيني وتطلعاته من أجل إقامة دولة مستقلة والحصول على الحرية ليس لم تتحقق فحسب، ولكنها تبدو أبعد من المنال. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوة تاريخية نحو إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وتمهيد الطريق لحل سلمي للصراع.

ونحن نعتقد أن المشاركة الدولية المستمرة والنشطة ضرورية لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن نقر بأن الحصول على مركز في الأمم المتحدة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة معترف به قد بيّنا التزامهم الثابت بحل الصراع من خلال الحوار البناء والوسائل السلمية. ونحن نرحب برفع علم دولة فلسطين المراقبة غير عضو في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، الأمر الذي يدل على تزايد الدعم للقضية الفلسطينية من أجل الحصول على الاستقلال. ونرحب أيضا باعتراف العديد من البلدان بالدولة الفلسطينية. ونأمل في أن يجذو حذوهم المزيد في المستقبل القريب.

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار النزاع والعنف في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وندعو الأطراف المعنية إلى بذل أقصى الجهود لتجنب استمرار تفاقم الحالة الهشة أصلا، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل تهيئة الظروف

واعتدنا أن ننتقل من أجل تسوية سلمية نهائية على هذا الأساس. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لمساعدة الفلسطينيين على العودة إلى الأوضاع الطبيعية في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أثنى على عمل وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مساعدة الشعب الفلسطيني كل هذه السنوات في خضم الصعوبات المتعددة.

وقد اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدولة فلسطين منذ زمن بعيد. وأود أن أؤكد مجددا على استمرار دعمنا للشعب الفلسطيني في تحقيق الهدف الذي تأخر بلوغه كثيرا والمتمثل في تحقيق دولة فلسطين المزدهرة والمسالمة التي تملك مقومات البقاء وتكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأتمنى للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني كل النجاح في مهامها النبيلة المتمثلة في البحث عن حل سلمي وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

المتحدة - كل ذلك أوجد أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وكانت له آثار سلبية على كل جانب من جوانب الحياة، مع عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة. وأود أن أذكر بعض البيانات: هناك ٣٦٠.٠٠٠ شخص يحتاجون إلى علاج من مشاكل الصحة العقلية، الأمر الذي يعني أن ٢٠ في المائة من سكان غزة و ٤٠٠.٠٠٠ طفل بحاجة إلى دعم فوري على الصعيدين النفسي والاجتماعي. أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد بلغت ٤٣ في المائة في قطاع غزة، وهو أعلى مستوى في العالم، وتبلغ البطالة في صفوف الشباب ٦٠ في المائة. ويبلغ معدل الفقر العام ٢٥ في المائة. واليوم، لا تزال إعادة إعمار قطاع غزة وهماً. وحتى الآن، لم يتم إعادة بناء إلا منزل واحد من المنازل الـ ١٢ ٦٢٠ التي دمرت تماماً.

وتؤكد كوبا من جديد على تضامنها الذي لا لبس فيه مع الشعب الفلسطيني، وتدين استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. كما ندين السياسات غير القانونية وممارسات بناء المستوطنات التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والجرائم المنهجية المرتكبة التي تسبب معاناة هائلة للشعب الفلسطيني.

ولن يكون من الممكن إنشاء عملية سياسية هامة بوسعها تحقيق السلام الدائم في المنطقة إلا بإلغاء سياسات الاستعمار، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين والاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

والحالة في الشرق الأوسط تؤثر على جميع الدول الأعضاء بطريقة أو بأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه لتعزيز السلام من خلال إيجاد حلول سياسية عن طريق التفاوض، وتشجيع التنمية والرفاه لجميع الشعوب، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الحق في

مشاريع القرارات (A/70/L.10 و A/70/L.11 و A/70/L.12 و A/70/L.13)، التي سوف تناوّلها الجمعية العامة.

إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك السكان المدنيين في الجولان السوري المحتل، قد ازدادت سوءاً أثناء الفترة قيد النظر. واستمرت إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير القانونية ضد السكان الفلسطينيين على نحو متعمد ومنهجي. وقد أدى ذلك إلى اتساع انتشار المعاناة الإنسانية وزعزعة استقرار الحالة، كما ينعكس في التقرير المعروض على الجمعية العامة. وتتضمن الحالة وفاة مدنيين وإصابتهم، بمن فيهم أطفال؛ واعتقال واحتجاز أكثر من ١٠٠٠ شخص في الشهر الماضي وحده؛ وتشريد قسري؛ وأعمال استفزازية وتحريض على العنف في القدس الشرقية، ولا سيما في الحرم الشريف، فضلاً عن مجموعة واسعة النطاق من العقاب الجماعي.

كثفت إسرائيل من بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي وتخصيص الموارد الطبيعية، من جملة إجراءات غير مشروعة أخرى. إن الحملة الاستيطانية تلك تعمل على تفتيت الأرض الفلسطينية أكثر. كما أنها تقوض على نحو خطير إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وما زالت تمثل العقبة الكبرى أمام تحقيق السلام. ويتساءل تقرير اللجنة باقتدار عن إفلات المستوطنين الإسرائيليين من العقاب والزيادة الهائلة في العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، وضد المنازل والممتلكات.

وفي قطاع غزة، لا يزال ١,٨ مليون فلسطيني يعيشون تحت الحصار الإسرائيلي، الذي، بالإضافة إلى العدوان العسكري في صيف عام ٢٠١٤، عندما قامت قوات الاحتلال بقتل وجرح آلاف الأطفال والرجال والنساء الفلسطينيين، أسفر عن تدمير آلاف المنازل والمدارس والأعمال التجارية، والمستشفيات، والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مرافق الأمم

الذين يقوم بهما الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار الاقتصادي الإجرامي المستمر الذي ما زال يخنقهم إذ يعيشون في ظروف غير إنسانية، وبدون الظروف الاقتصادية اللازمة لتمكينهم من الحصول حتى على أبسط الاحتياجات الأساسية، من الرعاية الصحية والتعليم إلى السكن اللائق. ونتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه في التنمية، ناهيك عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا عليها، ما لم يعطى الحيز السياسي والاقتصادي إذ إن الأرض تحتلها وتغتصبها إسرائيل.

إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد يزرع تحت الاحتلال، ولا سيما في قطاع غزة، وهو احتلال ينطبق على جميع مستويات الشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك وفي جميع مجالات حياته، من الاحتلال غير المشروع لأراضيهم ومواردهم الطبيعية وحرمانهم من الحق في حرية التنقل، إلى حجز المواطنين الولادة والتدمير اليومي لهياكلهم الأساسية، من بين أمور أخرى. ولا يمكن لسكان قطاع تكريس أنفسهم تماما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا كان شاغلهم الأول هو البقاء، في الوقت حيث يقف المجتمع الدولي متفرجا ولا يقدم أي استجابة حازمة لمعاناة الشعب.

استمر عدد القتلى في الارتفاع هذا العام، والوضع الراهن غير المستقر في القدس الشرقية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحرم الشريف والمسجد الأقصى، يتطلب أيضا أن نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تفادي التصعيد، وأن ندعو إلى احترام الحق في الحرية الدينية ووقف التحريض على العنف والتطرف عن طريق الصراع الديني.

كما أن حكومة بلدي تتوجه بتحياتها الأخوية في هذا اليوم الدولي إلى الشعب الفلسطيني البطل، وسلطاته وحكومة وحدته الوطنية، وتؤكد من جديد على التضامن الكامل معهم في الكفاح من أجل الحرية وممارسة حقهم غير القابل للتصرف

التنمية، وهو الحق الذي يجب علينا ألا نسمح أبدا بحرمان الشعب الفلسطيني منه.

إن القضية الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير القانونية في الجولان السوري المحتل، هي مسائل تتطلب إيجاد حلا عاجلا ونهائيا عن طريق تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وعندئذ فقط يمكننا التوصل إلى سلام نهائي وعادل ودائم لجميع شعوب الشرق الأوسط.

وينبغي أن تستخدم مكانة الأمم المتحدة وثقلها الأخلاقي والشرعي نحو تحقيق هذه الأهداف. وترفض كوبا رفضا قاطعا وبدون أي تردد الحرب واستخدام القوة، كما نرفض، وندين بشدة كل أعمال أو أساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبغض النظر عن مرتكبيه أو ضد أي شخص، أينما وقع وأيا كانت دوافعه، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها الدول ضالعة فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وستواصل كوبا النضال والدفاع عنم يكافحون من أجل العدالة والسلام والممارسة الكاملة والحررة لحق تقرير المصير لجميع الشعوب. ونحن نطالب بالاعتراف الفوري بذلك الحق للشعب الفلسطيني، الذي يستحقه، شأنه شأن سائر شعوب العالم.

السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

نود أيضا أن نعرب عن تقدير الكبير للجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا إلى أن يحقق أبناء الشعب الفلسطيني حقهم غير القابل للتصرف في دولتهم الفلسطينية. وبمناسبة هذا اليوم الدولي للتضامن مع فلسطين، نحن نحتفل بما يزيد عن ٦٧ سنة من الكفاح والمقاومة المجيدين

كما نشكر إدارة شؤون الإعلام على ما اتخذته من إجراءات ترمي إلى توعية الرأي العام بشأن قضية فلسطين من خلال تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بهذه القضية وفقا لقرار الجمعية العامة (٩٦/٢٢).

لقد أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، في رسالة جلالاته اليوم بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على أن هذه المناسبة تذكركم جميعا بمسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تجاه هذا الشعب وبقيضته العادلة وبضرورة حلها، وخاصة بعد أن بلغت معاناته حدا غير مسبوق يستوجب الوقوف معه في محنته التي طال أمدها وبضرورة إسراع المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته في هذا الشأن.

لقد أعربت مملكة البحرين عن استنكارها البالغ لاستمرار انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلي والجماعات المتطرفة حرمة المسجد الأقصى الشريف وقديسته. إن مثل هذه الأعمال غير القانونية وغير الإنسانية من شأنها القضاء على كل فرص السلام المنشود وهيئة الأجواء المؤدية إلى مزيد من التوتر والعنف والتطرف والكرهية، التي لا تسهم في بناء العلاقات الإنسانية ومد جسور الاحترام التي تدعو إليها جميع الأديان، ولا إلى بناء مجتمعات مسالمة تحفظ الكرامة والثقافة والتعايش السلمي.

إن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات وانتهاكات متواصلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمر يفرض تحركا أكثر فعالية لمنع تردي الأوضاع إلى مستويات أكثر خطورة، ولتوفير الحماية الكافية للشعب الفلسطيني والحفاظ على الأماكن الدينية في مدينة القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ووقف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة،

في تقرير المصير، من خلال إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نود أن نؤكد مرة أخرى على أنه لا يمكننا الاستمرار في هذه الحلقة المفرغة من العدوان، ثم إعادة البناء، ليلها عدوان، بينما تستمر إسرائيل في الإفلات من العقاب بصرف النظر عن الحظر المفروض على الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). وفي يوم التضامن هذا ندعو إلى احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين ورفع الحصار الإجرامي عن غزة، ونؤكد من جديد تضامننا في الحث على الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين الفلسطينيين. كما ندين الممارسات غير القانونية المتمثلة في بناء المزيد من المستوطنات، التي تغير بشكل غير مشروع التكوين الديموغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى الاستفزازات من جانب بعض المستوطنين والمتطرفين في مختلف المواقع الدينية، وخاصة المسجد الأقصى.

وختاما، وإذ تراعي نيكاراغوا أن هذه هي الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وكذلك سنة إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى قيادة لواءنا في الوفاء بالمسؤوليات التاريخية للأمم المتحدة باعتماد مشروع قرار يحدد إطارا زمنيا محدد لإنشاء الدولة الفلسطينية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد الرويعي (البحرين): سيدي الرئيس، أتقدم بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، رئيسا وأعضاء على التقرير القيم المعروض علينا والوارد في الوثيقة (A/70/35).

ذلك الاتجاه هي تسمية الأشياء بأسمائها. إن إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية، استغلت تقاعس الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، تعطيل المسألة في مجلس الأمن، لارتكاب الفظائع والأعمال غير القانونية المختلفة التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني مع الإفلات من العقاب. ومن ثم حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير في إقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة. إن الاستراتيجية التي تتبعها الدولة القائمة بالاحتلال استراتيجية واضحة. فهي، من ناحية، تسعى لاستفزاز الفلسطينيين والاعتداء عليهم من أجل إنشاء دوامة للعنف، وبعد ذلك استغلالها بطريقة وحشية وغير متناسبة ضد الشعب الفلسطيني بغية مواصلة اضطهادها. ومن ناحية أخرى، ومع مواصلة الحكومة الإسرائيلية لسياستها العدوانية لبناء المستوطنات في الضفة الغربية وإلحاق الدمار بغزة، فإنها تسعى جاهدا لثب الفرقة والإحباط فيما بين الفلسطينيين، وفي نهاية المطاف جعل إنشاء دولة فلسطينية أمرا مستحيلا.

وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن قلقها حيال دوامة العنف الحالية في فلسطين. ولا يمكن وصف تصعيد الهجمات في الأراضي المحتلة بمجرد أنه هجمات يشنها الفلسطينيون على الإسرائيليين أو العكس. ويجب أن ينظر إليها على أنها نتيجة للاحتلال غير المشروع والطويل الأمد الذي استمر لأكثر من ٧٠ عاما وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية وحقه في تقرير المصير. وما دام الفلسطينيون لا يزالون يجرمون من حقوقهم الإنسانية، فإننا سنواصل رؤية دوامات العنف التي لا تؤدي سوى إلى إيقاع المزيد من الضحايا المدنيين وزيادة شعور الشباب الفلسطيني بالمرارة، والألم والإحباط، ومن ثم جعلهم فريسة سهلة للجماعات المتطرفة والإرهابية التي تسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة. وندين بشدة السياسة المنهجية لقمع السكان الفلسطينيين والهجمات الوحشية والخسيسة

وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. إن مملكة البحرين ستواصل جهودها وبشئ الطرق وبالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء للوصول إلى الأهداف وتحقيق الغايات التي تلي تطلعات الجميع في التعايش السلمي والأمن والسلام وفقا للمرجعيات الدولية المعروفة في هذا الشأن.

السيد راميريز كارنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. ومرة أخرى، فإن الجمعية العامة جمعتنا معا لمناقشة قضية فلسطين. بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونقدر كثيرا أن الدول الأعضاء تمكنت من الإعراب عن تأييدها للقضية العادلة لهذا الشعب الباسل. ولكننا نشعر بالحزن والفرح لأنه، بعد ٧٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، فإن قضية فلسطين، التي ظلت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة، لا تزال بدون حل. وإزاء تلك الخلفية، تعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه يلزم المجتمع الدولي أن يرد على التقاعس الذي يهدد معالجة هذه المسألة في الأمم المتحدة. ولكن وفي حين نواصل الإدلاء ببيانات مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في قاعة الجمعية، فإن الدولة القائمة بالاحتلال - إسرائيل - تواصل تجاهل الدبلوماسية وبناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وترتكب بلا كلل أعمال العدوان على شعب أعزل، وفي الوقت نفسه تحول أقوالنا إلى خطابة غير ذات جدوى وتمزق مصداقية المنظمة، التي يتمثل هدفها في ضمان السلام والأمن الدوليين.

وفيما ناقش هنا في الجمعية العامة، تقوم الطائرات الإسرائيلية مرة أخرى بقصف قطاع غزة. ويلزم المجتمع الدولي أن يتجاوز مجرد الكلمات ويتحمل مسؤوليته وأن يتخذ خطوات فعالة وفورية من أجل حل المشكلة. والخطوة الأولى في

وتؤكد فتزويلا من جديد على تأييدها الكامل لحق مواطني فلسطين في تقرير المصير، فضلاً عن حقهم غير القابل للتصرف في العيش في حدود معترف بها دولياً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإننا ندعم جميع المبادرات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي وعن طريق التفاوض وشامل ونهائي للتراع باعتباره جزءاً من الحل القائم على وجود دولتين.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، علينا أن نتذكر أن رفع العلم الفلسطيني هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي جرى عقب اتخاذ القرار ٣٢٠/٦٩ بأغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة. كان ذلك حدثاً تاريخياً ولا شك أنه يجسد التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، لا يمكن أن ينتهي الالتزام عند تلك المبادرة الرمزية. يتعين أن تعمل الجمعية العامة، وخاصة مجلس الأمن، بالسرعة والاستعجال المطلوبين في هذه الحالة للدفع قدماً بمفاوضات السلام، مع الأخذ في الاعتبار أن الفشل في حل القضية يؤثر تأثيراً خطيراً على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

وبطبيعة الحال، تقتضي المفاوضات السياسية على أساس الحل القائم على وجود دولتين إنشاء دولة فلسطينية والاعتراف بها على نفس مستوى الاعتراف بالطرف الآخر في التراع. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري قبول فلسطين بوصفها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. وإذا كنا نؤمن حقاً بالحل القائم على وجود دولتين، فقد حان الوقت للجمعية العامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لتحمل مسؤولياتها والالتزام بقبول فلسطين بوصفها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، لها نفس الحقوق مثل سائر الأعضاء الآخرين.

وينبغي أن تطالب الأمم المتحدة إسرائيل بوضع حد للعنف الذي تمارسه ضد الفلسطينيين، وإنهاء هذه الدورة الجديدة من

التي تشنها إسرائيل على السكان الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وهي تخالف القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعد تلك الأفعال من أعمال إرهاب الدولة وجرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية. ومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد على تأييدنا للطلب الذي قدمته فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية لتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة.

فالمساءلة أحد الشروط المسبقة الأساسية لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ومرة أخرى، ندين ونستنكر السياسة الإسرائيلية المتمثلة في الاعتداء على الأطفال الفلسطينيين، التي تشمل القتل والاضطهاد والاحتجاز غير القانوني والسجن. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى سلبياً في حين يمحي الجيل المقبل للفلسطينيين ويتعرض للصدمات النفسية والجسدية، مع أنهم لم يرتكبوا أية جريمة سوى أنهم ولدوا ويحاولون العيش بكرامة في الأراضي المحتلة، على أمل أن يتمكنوا في يوم من الأيام من العيش بحرية باعتبارهم فلسطينيين.

ونحن نرفض الهجمات التي يشنها المستوطنون والأصوليون الإسرائيليون على المواقع المقدسة أو أية محاولات لتغيير الوضع الراهن. ونطالب بوضع حد لهدم المنازل والطرد الانتقائي للسكان الفلسطينيين، بوصفهما تدابير عقابية تتخذها الدولة القائمة بالاحتلال، فضلاً عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وأن الأوان لوضع حد للعقاب الجماعي للفلسطينيين وإنهاء الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة، اللذين يؤديان إلى التقليل من إمكانية إحراز التقدم وإلى تقويض التنمية الفلسطينية. وقدما ذلك الطلب من قبل في مجلس الأمن والجمعية العامة. وناشد ضمير العالم وقف الدعوات التي لا طائل من ورائها واتخاذ إجراء بصورة نهائية من أجل الشعب الفلسطيني.

العنف والتدمير والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع السكان الفلسطينيين تحت الحماية الدولية، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤). ومن الضروري دعم مناشدة فلسطين لحماية أرواح مواطنيها في وجه العدوان المتكرر والمنتظم الذي ترتكبه السلطة القائمة بالاحتلال. وبهذه الطريقة، سوف نتجنب المعايير المزدوجة التي اتصفت بها، للأسف، الكيفية التي تتم بها معالجة القضية الفلسطينية في مجلس الأمن.

ومن هذا المنبر، نناشد الأمم المتحدة لصالح السلام، ونكرر مطالبتنا التي قدمت في مجلس الأمن، وهي أن يرتقي المجلس إلى مستوى مسؤوليته ويتوقف عن عرقلة قضية فلسطين، وأن يطالب إسرائيل بوقف العنف والاحتلال العسكري لفلسطين. وهناك أدوات تحت تصرف مجلس الأمن لتعزيز التوصل إلى حل سياسي قائم على وجود دولتين من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. ويتعين على الأمم المتحدة إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الحلم بفلسطين حرة ومستقلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.